



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني - نيسان / أبريل - حزيران / يونيو

2026



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثاني

نيسان / أبريل - حزيران / يونيو
2026

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس خالد العتيبي

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الثاني من عام 2026.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. والجزء الثاني، يستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. فيما خصص الجزء الثالث لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط. ويتناول الجزء الرابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء. ويتطرق الجزء الخامس إلى الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب. ويستعرض الجزء السادس والأخير من التقرير أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث من عام 2026. والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على التطورات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام
المهندس خالد العتيبي



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية – الربع الثاني 2026
9	المؤشرات الرئيسية للآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية – الربع الثالث 2026
10	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
14	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
14	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
15	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
15	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
15	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
19	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
25	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
26	- أسعار الغازولين الممتاز
28	- أسعار زيت الغاز
29	- أسعار زيت الوقود
29	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام
29	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
29	الإمدادات النفطية العالمية
31	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
31	- دول أوبك
32	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
32	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
34	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
39	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري في الولايات المتحدة
40	الطلب العالمي على النفط
42	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
43	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
47	مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
47	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
49	- المخزون التجاري العالمي
50	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
50	- المخزون الاستراتيجي
51	- إجمالي المخزون العالمي
52	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
52	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيو سياسية)
53	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
53	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
54	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
54	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
57	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
58	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
59	4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية
66	ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية
66	1. قرارات مجموعة أوبك+
67	2. الحصار البحري الأمريكي للموانئ الإيرانية ومشروع الحرية
67	3. تمديد الإعفاء الأمريكي المؤقت لشحنات النفط الروسي الخاضع للعقوبات
68	4. اعتماد الحزمة العشرون من العقوبات الأوروبية ضد روسيا
69	5. تمديد الإعفاء المؤقت من قانون "Jones" في الولايات المتحدة الأمريكية
69	رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على أداء الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء
70	خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
70	1. أسعار النفط الخام
70	2. الإمدادات النفطية العالمية
70	3. الطلب العالمي على النفط
72	سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث 2026



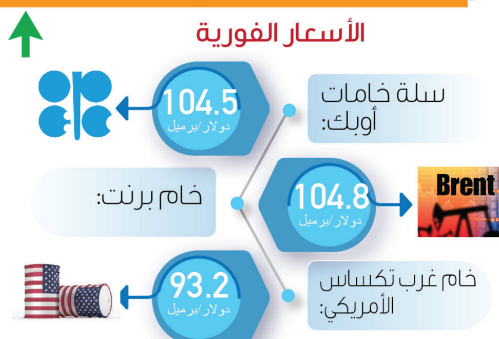
رقم الصفحة	قائمة الجداول
13	الجدول (1) تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
16	الجدول (2) متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
27	الجدول (3) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
30	الجدول (4) تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
37	الجدول (5) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
41	الجدول (6) تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
43	الجدول (7) تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
46	الجدول (8) تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
52	الجدول (9) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
56	الجدول (10) تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
56	الجدول (11) تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
64	الجدول (12) تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
66	الجدول (13) مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية، خلال الفترة (مايو – يوليو 2026)

رقم الصفحة	قائمة الأشكال
13	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
16	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
17	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
18	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
28	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
30	الشكل (6) تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
32	الشكل (7) تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
35	الشكل (8) أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
36	الشكل (9) أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مربح
37	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة
38	الشكل (11) إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian"
39	الشكل (12) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي
41	الشكل (13) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
43	الشكل (14) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
51	الشكل (15) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
63	الشكل (16) هوامش أرباح مصفاة "New York Harbor" وفقاً للمنتج
65	الشكل (16) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية

المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية

الربع الثاني من عام 2026

المتوسط الربع السنوي لأسعار النفط الخام



الطلب على النفط

↓

الإجمالي العالمي 103.7 مليون برميل/يوم



الإمدادات النفطية

↓

الإجمالي العالمي 97.3 مليون برميل/يوم

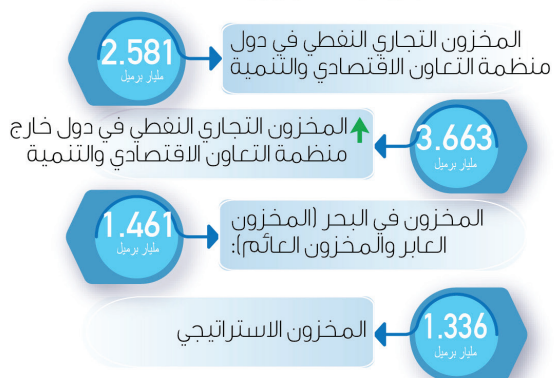


المخزونات النفطية

↓

الإجمالي العالمي من المخزونات التجارية والاستراتيجية

9.041 مليار برميل



صناعة تكرير النفط الخام

↓

إجمالي كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية

76.4 مليون برميل/يوم



↑ ارتفاع
↓ انخفاض
مقارنة بالربع السابق

الافاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية

الربع الثالث من عام 2026



أسعار النفط الخام

التقلبات الحادة التي تشهدها الأسواق الآجلة، تجعل التنبؤات المستقبلية لأسعار النفط الخام أمراً بالغ الصعوبة.

الإمدادات النفطية

توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

↑	101.3	الإجمالي العالمي
↑	24.2	دول أوبك
↑	77.1	دول خارج أوبك



الطلب على النفط



توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية:

↑	103.5	الإجمالي العالمي
↑	45.9	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
↑	57.6	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



توقعات منظمة أوبك

↑	106.4	الإجمالي العالمي
↑	46.5	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
↑	59.9	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

↑ ارتفاع
↓ انخفاض
مقارنة بالربع السابق





أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

تأثر أداء الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني من عام 2026 بتفاعل عاملين رئيسيين يدفعان النشاط الاقتصادي في اتجاهين متعاكسين. تمثل العامل الأول في صدمة سلبية ناجمة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما ترتب عليها من ارتفاع ملحوظ في أسعار الطاقة والغذاء، وتعطل بعض سلاسل الإمداد، وعودة الضغوط التضخمية، وارتفاع مستويات عدم اليقين الجيوسياسي. أما العامل الثاني فقد تمثل في استمرار الزخم الإيجابي للتكنولوجيا العالمية، مدفوعاً بالتوسع في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأسفر هذا التفاعل عن تباطؤ محدود في النمو العالمي مع استمرار التباين بين الاقتصادات المختلفة، حيث استفادت الدول المصدرة للطاقة والاقتصادات الرائدة في الصناعات التكنولوجية من تحسن النشاط الاقتصادي، في حين واجهت الاقتصادات المستوردة للطاقة، ولا سيما العديد من الدول النامية، ضغوطاً أكبر نتيجة ارتفاع الأسعار، ومحدودية الهوامش المالية، وزيادة تعرضها لتقلبات الأسواق العالمية. وبشكل عام، أظهر الاقتصاد العالمي قدرة أكبر من المتوقع على استيعاب آثار التوترات الجيوسياسية، حيث ساهم السحب من المخزونات التجارية والاستراتيجية في تخفيف مؤقت لتداعيات تراجع تدفقات الطاقة.

وفي هذا السياق، اتسم أداء الاقتصاد الأمريكي بالمرونة خلال الربع الثاني من عام 2026، بدعم من استمرار الاستثمارات المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية التي شكلت وحدها أكثر من نصف نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع السابق. كما حافظ سوق العمل على أدائه الجيد ويبدو أنه قد يعاود الانتعاش. وفي المقابل، أدى ارتفاع أسعار الوقود والاضطرابات في سلاسل الإمداد بسبب التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى تجدد الضغوط التضخمية، الأمر الذي دفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى الإبقاء على نهج حذر في السياسة النقدية، مع تلاشي التوقعات بخفض أسعار الفائدة على المدى القريب.

وشهد أداء الاقتصاد الصيني تباطؤاً في النمو مقارنة بالربع السابق، في ظل استمرار ضعف الطلب المحلي، وتراجع وتيرة إنفاق المستهلكين والاستثمار الخاص، تزامناً مع الضغوط التي يشهدها قطاع العقارات الذي كان يُعد في السابق أحد المحركات الرئيسية لنمو النشاط الاقتصادي في الصين، وانخفاض مستويات الثقة لدى المستهلكين والشركات، وارتفاع تكاليف الطاقة الناجم عن التوترات

الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. ولم يكن الدعم المقدم من ارتفاع الصادرات وقوة الصناعات التكنولوجية عالية التقنية، كافياً لتعويض ضعف محركات النمو الداخلية. وعلى الجانب الإيجابي، واصلت الحكومة الصينية تبني حزم من السياسات التحفيزية المالية والنقدية، بهدف الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتحقيق معدل النمو السنوي المستهدف.

كما تباطئ نمو أداء اقتصاد منطقة اليورو بشكل ملحوظ، مع وجود تفاوت بين دول المنطقة، تزامناً مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد وزيادة تكاليف الإنتاج والنقل، بما انعكس سلباً على القوة الشرائية والاستهلاك الخاص والاستثمار، وأضعف زخم تعافي النشاط الصناعي الذي تلقى دعماً من تكوين مخزونات إضافية تحسباً لمزيد من الاضطرابات وزيادة الأسعار. يأتي ذلك في وقت لا تزال فيه الشركات تواجه أوضاعاً تمويلية مشددة وارتفاعاً في تكلفة الاقتراض، مع احتمال إبقاء البنك المركزي الأوروبي على تشديد السياسة النقدية لفترة أطول.

واستمراراً للسعي نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، اتخذت دول أوبك+¹ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام (السعودية والكويت والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان) عدة قرارات خلال الربع الثاني من عام 2026، تمثلت في زيادة الإنتاج بمقدار 206 ألف ب/ي على أساس شهري خلال مايو 2026، وبمقدار 188 ألف ب/ي على أساس شهري خلال يونيو ويوليو 2026، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لزيادة أو إيقاف أو إلغاء التعديلات الطوعية للإنتاج وفقاً لظروف السوق النفطية²، والأهمية البالغة لحماية الممرات البحرية العالمية لضمان استمرار تدفقات الطاقة دون انقطاع. كما أكدت عزمها على التعويض الكامل عن أي فائض في الإنتاج منذ يناير 2024.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2026، إلى أن أبرز المخاطر التي تهدد السيناريو الأساسي لتوقعات الاقتصاد العالمي تتمثل في احتمال تجدد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما قد يترتب عليها من تباطؤ النمو

¹ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

² صفحة رقم (70) من التقرير.



وتصاعد الضغوط التضخمية، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وتعطل سلاسل الإمدادات والتجارة العالمية. وفي المقابل، قد يسجل الاقتصاد العالمي معدلات نمو أعلى، تزامناً مع تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع، في حال إعادة فتح مضيق هرمز بصورة أكثر سلاسة وسرعة، وانخفاض أسعار السلع الأولية بشكل ملحوظ. كما قد يحقق الاقتصاد العالمي أداء أفضل على المدى القريب في حال استمرت الاستثمارات الرأسمالية المرتبطة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في التوسع بوتيرة قوية، أو إذا ما شهدت الأوضاع المالية مزيداً من التيسير، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن تداعيات التوترات الجيوسياسية، وتزايد تجزؤ التجارة العالمية. غير أن الإفراط في التفاؤل بأفاق الذكاء الاصطناعي، والارتفاع الكبير في الأسواق المالية، قد يزيد من احتمالات تعرض الاقتصاد العالمي لمخاطر عدم الاستقرار المالي والاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

وقد أدت التوترات الجيوسياسية إلى زيادة تعقيد مشهد الاقتصاد العالمي، مع مؤشرات على استمرار القيود التجارية، والتوجه نحو تعزيز مرونة سلاسل الإمدادات، وتنويع مصادرهما، لتزداد احتمالات تباطؤ نمو التجارة العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل وإعادة توجيه الاستثمارات، بما قد ينعكس سلباً على كفاءة الاقتصاد العالمي. ومن شأن توسيع مجالات التعاون الدولي في إدارة اضطرابات أسواق السلع الأساسية، ومعالجة تحديات الديون، وتخفيف القيود التجارية، أن يعزز استقرار الاقتصاد العالمي، ويحد من مخاطر التجزؤ الاقتصادي، ويدعم استدامة النمو.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2026 بمعدل 3%، وهو مستوى أقل بشكل طفيف من التوقعات السابقة البالغة 3.1%. في حين تشير التوقعات إلى أن نمو الاقتصاد العالمي عند معدل 3.4% في عام 2026، وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 3.2%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2025-2026)، (%)

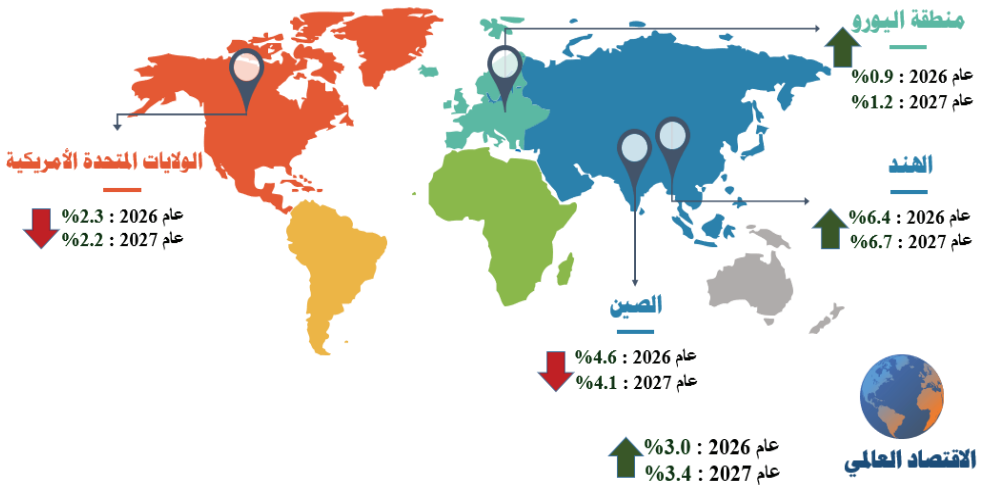
التغير في التوقعات الأولية		التوقعات الأولية أبريل 2026		التوقعات الأولية يوليو 2026		
2027	2026	2027	2026	2027	2026	
0.2	(0.1)	3.2	3.1	3.4	3.0	العالم
0.1	(0.1)	1.7	1.8	1.8	1.7	الاقتصادات المتقدمة
0.1	–	2.1	2.3	2.2	2.3	الولايات المتحدة
–	(0.2)	1.2	1.1	1.2	0.9	منطقة اليورو
–	0.2	1.3	0.8	1.3	1.0	المملكة المتحدة
0.1	(0.1)	0.6	0.7	0.7	0.6	اليابان
0.1	0.2	4.0	4.4	4.1	4.6	الصين
0.2	(0.1)	6.5	6.5	6.7	6.4	الهند
0.2	0.5	2.0	1.9	2.2	2.4	البرازيل
–	–	1.1	1.1	1.1	1.1	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي أبريل 2026، ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2026.

الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2026 – 2027)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2026.



1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2026 بمعدل 1.7% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة، مع استمرار تباين الأداء بين هذه الاقتصادات تبعاً لاختلاف أوضاعها في أسواق الطاقة ومدى استفادتها من الاستثمارات التكنولوجية. حيث يتوقع أن يتلقى الاقتصاد الأمريكي دعماً من السياسة المالية التوسعية، واستمرار الاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا، وارتفاع الإنتاجية، إلى جانب محدودية التأثير بتداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط نظراً لكونه مصدراً صافياً للطاقة، واستفادته من تحسن شروط التبادل التجاري (ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بالواردات)، ليحقق نمواً بمعدل 2.3%. ويتوقع أن تستفيد المملكة المتحدة من انحسار صدمة الطاقة محققة نمواً بمعدل 1%. وفي المقابل، تواجه الاقتصادات المستوردة الصافية للطاقة ضغوطاً نتيجة ارتفاع أسعارها، حيث من المتوقع تباطؤ نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.9% متأثراً بضعف الزخم الاقتصادي، وتراجع ثقة المستهلكين، رغم الدعم المالي. كما يتوقع تباطؤ نمو الاقتصاد الياباني إلى 0.6%، مع مساهمة إجراءات التحفيز المالي في الحد جزئياً من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، كما يوضح الجدول (1).

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تم رفع توقعات معدل نمو اقتصاد الصين لعام 2026 إلى 4.6% وهو أعلى من التوقعات السابقة البالغة 4.4%، على خلفية الأداء الأقوى من المتوقع للاقتصاد الصيني خلال الربع الأول، واستمرار قوة الصادرات المرتبطة بالتكنولوجيا والاستثمار في البنية التحتية. في حين انخفضت توقعات النمو الاقتصادي في الهند إلى 6.4% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 6.5%، متأثرة بارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن التوترات الجيوسياسية، رغم قوة الطلب المحلي ونشاط الخدمات. وارتفعت تقديرات النمو الاقتصادي في البرازيل إلى 2.4% مقارنة بالتوقعات السابقة البالغة 1.9%، في ظل الأداء الأقوى من المتوقع خلال الربع الأول، بدعم من موسم حصاد زراعي قوي، فضلاً عن كونها مصدرة للطاقة. كما يتوقع أن يشهد الاقتصاد الروسي نمواً بمعدل 1.1% وهو نفس مستوى التوقعات السابقة، بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي، في ظل استمرار القيود الهيكلية وتشديد السياسات، مقابل استمرار الدعم النسبي من قطاع الطاقة واستقرار مستوى الإيرادات النفطية.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2026 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والآجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً ملحوظاً في اتجاهاتها خلال الربع الثاني 2026، حيث انخفض متوسط أسعار سلة خامات أوبك في شهر أبريل متأثراً بانخفاض علاوة مخاطر الإمداد خلال النصف الثاني من الشهر، في ظل توقعات بتراجع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، فضلاً عن انخفاض هوامش التكرير في أوروبا وساحل الخليج الأمريكي، وتراجع كميات النفط الخام التي تستقبلها مصافي التكرير. وكانت أسعار النفط الخام الفورية شديدة التقلب خلال هذا الشهر، حيث ارتفعت أسعار خام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي وهما من معايير النفط الخفيف الحلو، في حين انخفض سعر خام دبي وهو معيار النفط المتوسط الحامض. وفي شهر مايو، ارتفع متوسط أسعار سلة خامات أوبك بدعم من قيود الإمدادات في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية. وظلت أسعار النفط الخام الفورية شديدة التقلب، حيث ارتفع سعر خام غرب تكساس، في حين انخفضت أسعار خام برنت وخام دبي. وفي شهر يونيو 2026، انخفضت الأسعار الفورية للنفط الخام متأثرة بضغط البيع في أسواق العقود الآجلة، على الرغم من انخفاض مخزونات النفط العالمية – بما في ذلك المخزونات الأمريكية. وقد انخفض سعر خام دبي مع تراجع المخاوف بشأن نقص الإمدادات الفورية في ظل توقعات تحسن توافر النفط الخام وزيادة الصادرات من منطقة الشرق الأوسط. وتعرض سعر خام غرب تكساس لضغوط نتيجة ضعف الطلب على الصادرات مع تقلص الفارق مع سعر خام برنت، مما قلل من فرص المراجحة في أوروبا وآسيا. وبشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثاني من عام 2026 بمقدار 22.3 دولار/برميل، أي بنسبة 27.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ الربع الثاني من عام 2022 بلغ نحو 104.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 54.9%



مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح الجدول (2) والشكل (2)، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2025 – 2026).

الجدول (2)

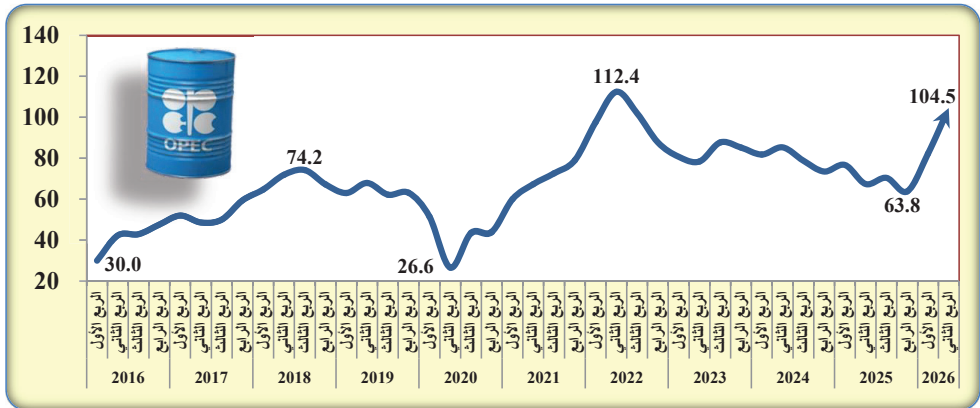
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
وبعض الخامات العربية، (2025 – 2026)، دولار/برميل

الخامات	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2025	2026	التغير عن
	الربع الثاني 2025	الربع الثالث 2025	الربع الرابع 2025	الربع الأول 2026	الربع الثاني 2026	الربع الثاني 2025
سلة أوبك منها :	67.4	70.4	63.8	82.2	104.5	37.0
خليط الصحراء الجزائري	67.9	70.2	64.4	81.9	109.9	42.0
العربي الخفيف السعودي	68.9	72.1	65.3	84.2	108.7	39.8
مربان الاماراتي	67.1	70.5	64.8	81.4	96.1	29.1
خام التصدير الكويتي	68.0	71.4	64.1	83.9	105.5	37.5
السدره الليبي	67.2	69.0	63.6	80.5	108.0	40.8
البصرة العراقي	67.0	70.2	63.3	81.9	104.6	37.5
خامات اخرى :						
دبي	66.8	70.1	63.8	86.2	95.6	28.8
البحري القطري	68.1	71.6	65.3	85.9	105.3	37.2
برنت	67.7	69.0	63.7	80.6	104.8	37.1
خام غرب تكساس	64.0	65.0	59.2	71.9	93.2	29.1

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مايو 2025 – يوليو 2026).

الشكل (2)

المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2016-2026)، دولار/برميل



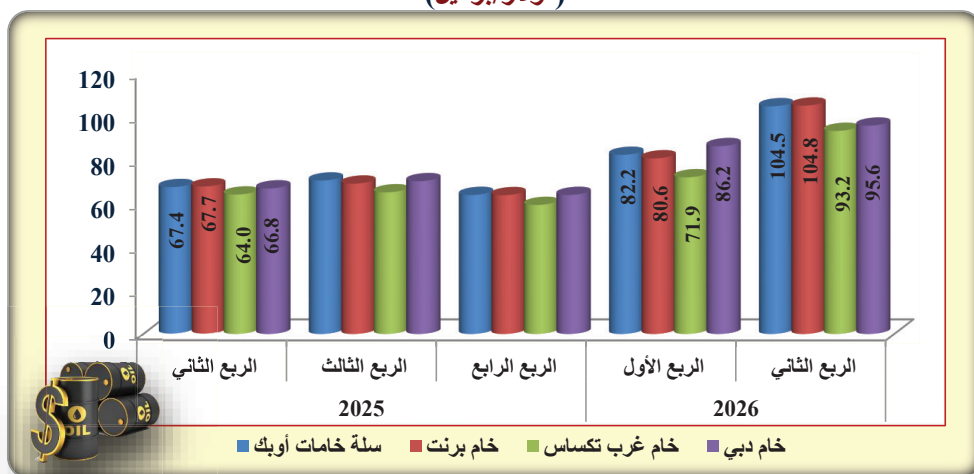
المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (فبراير 2016 – يوليو 2026).

شهد الربع الثاني من عام 2026 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، توسعت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت 38.3°API (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي 31°API (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 9.2 دولار/برميل لصالح خام برنت مقارنة بنحو 5.6 دولار/برميل لصالح خام دبي في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 0.3 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بانخفاض بلغ 1.6 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثاني 2026 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بمقدار 9.4 دولار/برميل ليصل إلى نحو 95.6 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بمقدار 24.2 دولار/برميل ليبلغ 104.8 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بمقدار 21.2 دولار/برميل ليبلغ نحو 93.2 دولار/برميل، ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2).

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2025-2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مايو 2025 – يوليو 2026).

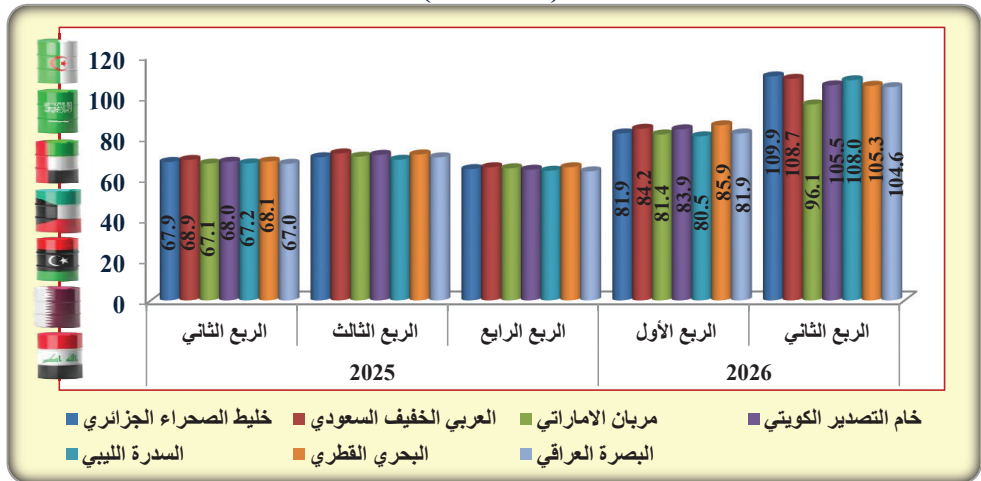


وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثاني من عام 2026 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي أخذت ذات المنحنى، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 29.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 108.7 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 57.8% على أساس سنوي، وارتفع خام التصدير الكويتي بنسبة 25.8% ليلبلغ 105.5 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 55.1% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام مبران الإماراتي بنسبة 18.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ نحو 96.1 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 43.4% على أساس سنوي. كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 34.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ نحو 108 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 60.8% على أساس سنوي. وارتفعت أسعار خام خليط الصحراء الجزائري والخام البحري القطري وخام البصرة العراقي بنسبة 34.3% و 22.6% و 27.2% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى نحو 109.9 دولار/برميل و 105.3 دولار/برميل و 104.6 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2025- 2026)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مايو 2025 – يوليو 2026).

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

ارتفع متوسط أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex وبورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثاني من عام 2026. حيث سجل متوسط أسعار عقود خام برنت مكاسب فصلية نسبتها 24.5% ليصل إلى 96.9 دولار/برميل، كما سجل متوسط أسعار عقود خام غرب تكساس الأمريكي مكاسب فصلية نسبتها 29.3% ليصل إلى 93 دولار/برميل. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى مجموعة من العوامل، أهمها:

1. التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وتداعياتها

- الاعتداءات المتكررة على البنية التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكبر مركز لإنتاج وتصدير الطاقة في العالم، حيث تم استهداف مصفاة ميناء الأحدي في دولة الكويت، واستهداف منطقة الفجيرة للصناعات البترولية "فوز" في دولة الإمارات العربية، وتعرضت ناقلة نفط تابعة لشركة "بترول أبو ظبي الوطنية" للاستهداف أثناء مرورها عبر مضيق هرمز، كما تم استهداف مولد كهربائي خارج المحيط الداخلي لمحطة البراقة للطاقة النووية. واستهدفت ناقلة زيت الوقود "أكوا 1" المؤجرة لشركة قطر للطاقة.
- إعلان الولايات المتحدة عن بدء فرض حصار على الموانئ الإيرانية، ما قد يؤدي تفاقم حدة الاضطرابات وحالة عدم اليقين بشأن أمن الإمدادات في أسواق النفط العالمية.
- بدء تنفيذ عملية "مشروع الحرية" التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي لإرشاد سفن عدد من الدول العالقة وإخراجها بأمان من مضيق هرمز، ما أدى إلى دخول التوترات الجيوسياسية مرحلة جديدة قد تزيد من تعقيد حركة الملاحة البحرية في أحد أهم ممرات الطاقة.
- تنامي اضطرابات حركة الملاحة في مضيق هرمز مع استهداف بعض السفن، وسط حالة من عدم اليقين بشأن استدامة الهدنة بين الولايات المتحدة وإيران، ما يزيد من مخاطر أمن الإمدادات.
- تنامي المنافسة بين مصافي التكرير الآسيوية والأوروبية في عمليات البحث عن مصادر بديلة للنفط الخام، في ظل اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط.
- عدم تجديد الولايات المتحدة الأمريكية إعفاء مؤقت يسمح بشراء النفط الإيراني الموجود في البحر، وهو ما قد يزيد الضغوط على الإمدادات العالمية.



- المخاوف بأن تضطر ناقلات النفط إلى عبور مضيق هرمز في ظل بيئة أمنية مشددة تتسم بكثافة الانتشار العسكري واحتمالات وجود ألغام بحرية، الأمر الذي من شأنه إبقاء أقساط التأمين وتكاليف الشحن عند مستويات مرتفعة.
- تزايد المخاوف بشأن نقص إمدادات وقود الطيران، حيث بدأت بعض الشركات إلغاء عدد من الرحلات أو تقليص جداولها التشغيلية، تزامناً مع تحذير وكالة الطاقة الدولية بأن المخزونات في أوروبا قد تتراجع إلى مستويات حرجية قد لا تكفي سوى لمدة ستة أسابيع فقط.
- إمكانية قيام الاتحاد الأوروبي بإلزام دوله الأعضاء بتخزين كميات من وقود الطائرات، وإعادة توزيعها بناء على الاحتياجات الإقليمية للدول، وذلك في ظل تزايد المخاوف بشأن نقص الإمدادات المرتبط بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.
- ارتفاع كمية النفط المخزن على متن الناقلات "المخزونات العائمة" لفترات زمنية طويلة، في مؤشر على عدم التوازن بين الإمدادات وسلاسل حركة التدفقات التجارية الطبيعية التي شهدت تحولاً إلى حالة اختناق لوجستي وتخزين اضطراري.
- التقديرات بأن تستغرق عودة تدفقات النفط عبر مضيق هرمز عدة أشهر، حتى مع استئناف التدفقات عبر مضيق هرمز، وذلك في ظل الحاجة إلى تهيئة ظروف التشغيل واستعادة انسيابية التدفقات بشكل كامل، وهو ما يعكس الطبيعة الهيكلية لآلية عمل أسواق الشحن البحري العالمية.
- تأكيد دول أوبك+ على أن إعادة تأهيل أصول الطاقة المتضررة إلى طاقتها الكاملة هو أمر مكلف ويستغرق فترة زمنية طويلة، مما يؤثر على توافر الإمدادات.
- إشارة وكالة الطاقة الدولية إلى تناقص المخزونات العالمية من النفط بوتيرة متسارعة، وتوقع عدم كفايتها سوى لبضعة أسابيع فقط، لا سيما مع ارتفاع الطلب خلال موسم السفر الصيفي.
- المخاوف من أن يؤدي بدء ذروة الطلب على الوقود في فصل الصيف، ونقص تدفقات النفط من الشرق الأوسط، مع تراجع الاستثمارات في قطاع التكرير، واستمرار تراجع المخزونات إلى دخول أسواق النفط مرحلة حرجية من اختلال التوازن بين الطلب والإمدادات على المدى القريب.
- تأكيد وكالة الطاقة الدولية الاستعداد للإفراج عن كميات إضافية من المخزونات النفطية الاستراتيجية عند الحاجة، وذلك عقب عملية السحب الأولية التي جرت في شهر مارس 2026.

- توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بأن يؤدي استمرار اضطرابات حركة شحن النفط عبر مضيق هرمز إلى انخفاض حاد في الإمدادات، وتزايد السحب من المخزونات لتلبية الطلب، لتصل مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 2003.
- إعلان اليابان عن إنشاء إطار مالي بقيمة نحو 10 مليار دولار لمساعدة الدول الآسيوية على تأمين موارد الطاقة وتعزيز مخزوناتهما، أي ما يعادل 1.2 مليار برميل من النفط، وهو مستوى يقترب من إجمالي واردات رابطة دول جنوب شرق آسيا من النفط الخام لمدة عام.

2. التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا

- تصاعد استهداف مصافي النفط الروسية، ما عزز مخاوف تراجع إنتاج وصادرات الوقود الروسية.
- احتجاج ناقله نفط مرتبطة بأسطول الظل الروسي الخاضع للعقوبات في المحيط الأطلسي، مما أدى إلى تعزيز المخاوف بشأن تدفقات النفط الروسية إلى الأسواق العالمية.
- توجه روسيا إلى تحويل تدفقات النفط القادمة من كازاخستان، التي كانت تنقل سابقاً إلى ألمانيا عبر خط أنابيب دروجبا، نحو مسارات تصدير بديلة، نتيجة اعتبارات فنية بموجب تفاهم مع كازاخستان.
- إعلان روسيا فرض حظر على تصدير وقود الطائرات حتى نهاية نوفمبر 2026، مع تشديد الرقابة على صادرات الغازولين والديزل، بهدف ضمان إمداد السوق المحلية بالوقود بشكل موثوق.
- التوقعات بشأن توقف مصفاة النفط الخام في العاصمة الروسية "موسكو" عن العمل لمدة ستة أشهر على الأقل، عقب استهدافها، مع إمكانية فرض حظر على صادرات الديزل.

3. تراجع المخزونات الأمريكية والانقطاعات المحتملة غير المخططة في الإمدادات

- انخفاض مخزونات النفط الخام الأمريكية، بما في ذلك المخزونات التجارية والاستراتيجية إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1984، تزامناً مع استمرار مستويات الطلب المرتفعة من مصافي التكرير.
- تنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة زيادة صادرات النفط الفنزويلية المتوقعة، على خلفية الآثار الكارثية للزلازل القوية التي ضربت العاصمة "كاراكاس" ومحيطها.

4. المؤشرات الإيجابية بشأن الطلب وأفاقه المستقبلية

- التوقعات بشأن تراجع التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مع إشارة الرئيس الأمريكي إلى إمكانية تخفيف أو رفع العقوبات المفروضة على الشركات الصينية التي



تشترى النفط الإيراني، مما سيكون له انعكاسات إيجابية على نمو الاقتصاد العالمي، ومن ثم يدعم الطلب على النفط في أكبر اقتصاد مستورد للنفط في العالم.

- ارتفاع الإنتاج الصناعي الأمريكي بأكبر وتيرة له منذ أكثر من عام، مدفوعاً بمرونة مبيعات التجزئة رغم الضغوط التضخمية.

وعلى الجانب الآخر، فقد ساهمت عدة عوامل في الحد من ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2026، أهمها:

1. المؤشرات والآفاق السلبية بشأن نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط

- التوقعات بأن يؤدي الإغلاق المطول لمضيق هرمز إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في كافة الاقتصادات الكبرى، مع حدوث ركود في بعض منها، وارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية العالمية.
- توقعات البنك الدولي بأن تؤدي التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع معدلات التضخم، بغض النظر عن سرعة إنتهاء تلك التوترات، وسيتوقف حجم التأثير الفعلي على مستوى اضطرابات أسواق الطاقة ومدى استمرارها.
- خفض صندوق النقد الدولي لتوقعاته بشأن نمو الاقتصاد العالمي في عام 2026، مع توقع أن يؤدي استمرار التوترات الجيوسياسية، وما يرتبط بها توسع في برامج دعم الطاقة، إلى ضغوط تضخمية وإضعاف استقرار الأسواق المالية، ومن ثم تباطؤ الاقتصاد العالمي.
- ارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة بأعلى وتيرة منذ شهر يونيو 2022، لتتجاوز معدل نمو الأجور، مع تراجع مؤشر ثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، وتدهور توقعات التضخم على المدى البعيد، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة حادة في أسعار الطاقة، لا سيما الغازولين، ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ويحد من طلب أكبر اقتصاد عالمي.
- تراجع النمو الاقتصادي في الصين، مع انخفاض الإنتاج الصناعي وتباطؤ مبيعات التجزئة إلى أدنى مستوى في أكثر من ثلاثة أعوام، بسبب ضعف الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الطاقة الناجم عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مما زاد من المخاوف بشأن تراجع الزخم في أكبر اقتصاد مستورد للنفط في العالم.

- انكماش اقتصاد منطقة اليورو في الربع الأول من العام للمرة الأولى منذ شهر ديسمبر 2024، مع تراجع النشاط التجاري بأسرع وتيرة له منذ عامين ونصف، انعكاساً لارتفاع الضغوط التضخمية المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.
- خفض منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقعاتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2026، انعكاساً للتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، التي قد تؤدي إلى أول تراجع سنوي في الطلب منذ جائحة كورونا في عام 2020.
- تأجيل مصافي تكرير النفط الخام الصينية لبعض المشروعات التي كان من المقرر تشغيلها خلال العام الحالي، في ظل انقطاع الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط عبر مضيق هرمز، مما قد يحد من نمو الطلب في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط.
- انخفاض واردات الصين من النفط الخام خلال مايو 2026 إلى أدنى مستوى منذ فبراير 2018، تزامناً مع اضطرابات التدفقات من الشرق الأوسط.
- رفع الهند أسعار الغازولين والديزل المحلية للمرة الأولى منذ أربعة أعوام، مع التوجه نحو اتخاذ مجموعة من الإجراءات تشمل ترشيد استهلاك الوقود وفرض قيود على السفر، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على الطلب في ثالث أكبر مستهلك عالمي للنفط.
- التقديرات بشأن اقتراب مخزونات النفط العالمية من أدنى مستوياتها في عدة أعوام، ما سيؤدي إلى تعديل معدلات نمو الطلب بالخفض ليتناسب مع انخفاض الإمدادات، وحدث انكماش اقتصادي.

2. المؤشرات والأفاق الإيجابية بشأن ارتفاع الإمدادات النفطية

- توقيع مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران لاحتواء التوترات الجيوسياسية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط التي تسببت في حدوث اضطرابات حادة في إمدادات وتدفقات النفط العالمية.
- إصدار وزارة الخزانة الأمريكية ترخيص عام مؤقت يسمح ببيع النفط الخام والمنتجات البترولية والبتروكيماوية ذات المنشأ الإيراني لمدة 60 يوم حتى 21 أغسطس 2026، مقابل التزامات تتعلق بالملف النووي وحرية المرور الناقلات والسفن التجارية عبر مضيق هرمز .
- بيانات الشحن التي تظهر عبور عدد من السفن، بما في ذلك ناقلات نفط لمضيق هرمز، وإعلان إيران استثناء العراق من القيود على مضيق هرمز، ما قد يسمح بزيادة الشحنات.



- قرار دول أوبك+³ التي سبق أن أعلنت عن تعديلات طوعية إضافية في أبريل ونوفمبر 2023، بزيادة إنتاجها من النفط الخام على أساس شهري بمقدار 206 ألف ب/ي في مايو 2026، وبمقدار 188 ألف ب/ي في يونيو ويوليو 2026.
- عرض وزارة الطاقة الأمريكية إقراض 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية إلى شركات الطاقة، والسعي إلى إقراض 40 مليون برميل أخرى، في إطار قرار وكالة الطاقة الدولية بسحب حوالي 400 مليون برميل، لتخفيف ضغوط الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك المساعدة في خفض أسعار الوقود.
- تجديد وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء مؤقت يسمح بشراء النفط الروسي الخاضع للعقوبات المحمل على السفن، في إطار الجهود لمساعدة الدول المعرضة لخطر نقص إمدادات الطاقة.
- تمديد الرئيس الأمريكي الإعفاء من قانون "Jones" الذي يسمح للسفن التي ترفع أعلاماً أجنبية بنقل النفط والوقود بين الموانئ المحلية، بهدف كبح ارتفاع الأسعار، من خلال تعزيز تدفق الإمدادات الداخلية وتقليص اختناقات التوزيع.
- التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على صادرات وقود الطائرات والغازولين والديزل اعتباراً من مايو 2026، في خطوة من شأنها أن تخفف من صدمة نقص الإمدادات في دول جنوب شرق آسيا.
- توجه مصافي التكرير الهندية لتأجيل أعمال الصيانة الدورية في بعض وحداتها التشغيلية، لضمان توفير إمدادات كافية في ثالث أكبر مستهلك عالمي للنفط.
- استئناف تحميل النفط من ميناء "Ust-Luga" في روسيا، عقب توقفها لعدة أيام بسبب الاستهداف، مع توقع ارتفاع الصادرات من ميناء "Tuapse". وإعادة تشغيل خط أنابيب "Druzhba" الذي ينقل النفط الخام الروسي إلى دول أوروبا الشرقية، عقب توقفه بسبب أضرار ناجمة عن استهدافه.
- اقتراح المفوضية الأوروبية لإجراءات لمراقبة إنتاج مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن.
- استعادة كازاخستان مستوى إنتاجها النفطي البالغ نحو 2.2 مليون ب/ي، عقب إنتهاء الاضطرابات التشغيلية الذي أثرت بشكل مؤقت على حقل "Tengiz".

³ أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

- إعلان بريطانيا السماح باستيراد الديزل ووقود الطائرات المكرر من النفط الخام الروسي إلى دول الثالثة، مؤجلة بذلك الحظر المعلن عنه في أكتوبر 2025، بهدف الحد من أزمة نقص الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.
- عودة صادرات النفط الروسية الموجهة إلى المجر وسلوفاكيا عبر خط أنابيب "Druzhba" إلى مستوياتها الطبيعية البالغة 165 ألف ب/ي، عقب انقطاعها منذ أواخر يناير 2026، مع رفع صادراتها النفطية عبر موانئها الغربية، حيث دفعت أعطال المصافي الناجمة عن التوترات الجيوسياسية مع أوكرانيا إلى تصدير المزيد من النفط الخام.
- إشارة الرئيس الأمريكي إلى تنفيذ عملية سرية، بتأمين مرور ناقلات نفط تحمل أكثر من 100 مليون برميل عبر مضيق هرمز، مما ساهم في الحفاظ على تدفق الإمدادات إلى الأسواق العالمية.

شهد الربع الثاني من عام 2026 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. وقد تقلصت الفروقات بينهما في أبريل 2026 إلى 3.79 دولار للبرميل، حيث تراجعت علاوات المخاطر المرتبطة بخام برنت، في حين ظل خام غرب تكساس مدعوماً من وصول صادرات النفط الأمريكية إلى مستوى قياسي، تزامناً مع سعي مصافي التكرير في أوروبا وآسيا إلى إيجاد مصادر إمداد بديلة. وتوسعت الفروقات في شهر مايو لتصل إلى 5.2 دولار للبرميل، حيث تلقى خام برنت دعماً أكبر من علاوات المخاطر المرتفعة في أسواق النقل البحري، مقارنة بخام غرب تكساس الذي تلقى دعماً جزئياً من انخفاض مخزونات النفط وقوة الصادرات والطلب المحلي. يأتي ذلك قبل أن تتقلص الفروقات مجدداً في شهر يونيو، لتصل إلى 2.64 دولار للبرميل، تزامناً مع الانخفاض الحاد في علاوة المخاطر الجيوسياسية، وتلقي خام غرب تكساس دعماً من ارتفاع معدلات معالجة المصافي وانخفاض مخزونات النفط الخام والغازولين بشكل كبير في الولايات المتحدة.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة ارتفاعاً في اتجاهاتها على أساس فصلي خلال الربع الثاني من عام 2026 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.



- أسعار الغازولين الممتاز

ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق البحر المتوسط** خلال الربع الثاني 2026 بنسبة 36.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 125.8 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق سنغافورة** بنسبة 30.4% ليبلغ نحو 124.8 دولار/برميل. وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في **سوق روتردام** بنسبة 35% ليصل إلى حوالي 128.8 دولار/برميل، حيث تراجعت الأسعار في شهر أبريل 2026 في ظل استمرار تأثير ضغوط الطلب على الصادرات الأوروبية، قبل أن تتلقى دعماً كبيراً من انتعاش الطلب الموسمي في شهر مايو، وواصلت أسعار الغازولين ارتفاعها في شهر يونيو 2026 بدعم من ارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

كما ارتفع متوسط السعر في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 41.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 146.2 دولار/برميل. تجدر الإشارة إلى أن أسعار الغازولين تختلف ما بين الولايات الأمريكية، مما يعكس التغير في ظروف الإمدادات والطلب المحلية، ومواصفات الوقود المختلفة المطلوبة بموجب قوانين الولايات المختلفة والضرائب. وعادة ما تكون أسعار الغازولين بالتجزئة هي الأعلى في ولايات الساحل الغربي لعدة أسباب وهي، محدودية الارتباط بمراكز التكرير الرئيسية، ومحدودية الإمدادات والطلب المحلي، والضرائب الأعلى من المتوسط، ومواصفات الغازولين في ولاية "كاليفورنيا" التي تجعل إنتاج الغازولين أكثر تكلفة. وبالمقارنة، عادة ما تكون أسعار الغازولين في ولايات ساحل الخليج هي الأقل حيث تضم نصف طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُنتج فيها غازولين أكثر مما يُستهلك، كما أن الضرائب في تلك الولايات أقل من المتوسط الوطني.

هذا وقد ارتفع متوسط سعر التجزئة للغازولين العادي (المعدل وفقاً للتضخم) في الولايات المتحدة الأمريكية في السابع من مايو 2026 إلى 4.55 دولار للجالون، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس 2022، انعكاساً لارتفاع أسعار النفط الخام التي تمثل نحو نصف سعر التجزئة للغازولين، وارتفاع الطلب الموسمي، وقوة الصادرات، وتراجع نشاط التكرير خلال شهر أبريل.

وحققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة في الربع الثاني 2026، تلتها سوق روتردام، ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح **الجدول (3) والشكل (5)**.

الجدول (3)

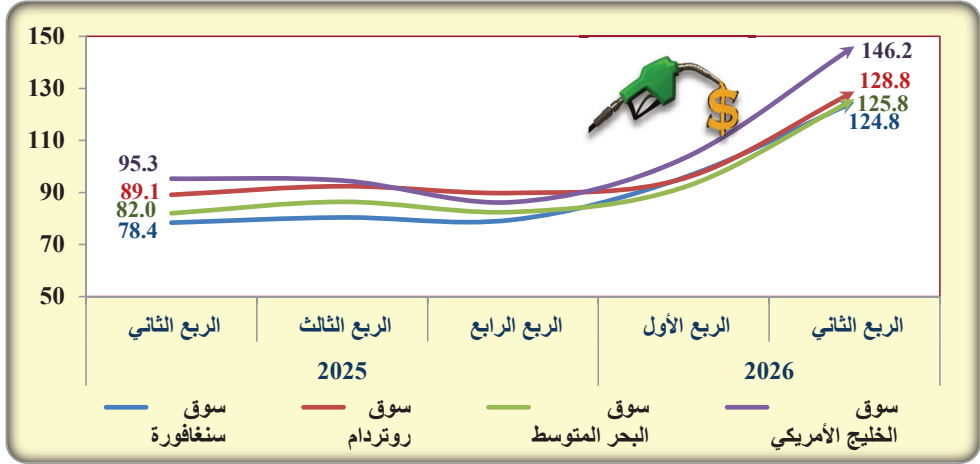
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2025 – 2026)
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثاني 2026	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	82.4 85.8 84.8 78.6	80.9 69.7 73.7 62.0
الربع الثالث	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	88.5 94.7 93.7 86.4	86.7 70.4 74.5 64.0
الربع الرابع	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	87.8 92.9 91.9 84.2	86.6 60.6 64.8 55.7
الربع الأول 2026	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	121.6 116.2 114.3 103.3	120.2 68.0 73.5 64.0
الربع الثاني	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	156.2 153.3 152.9 137.7	144.6 88.2 95.1 83.1
الربع الأول 2026	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	34.6 37.1 38.6 34.4	24.4 20.2 21.6 19.1
الربع الثاني 2025	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الأمريكي	73.8 67.4 68.1 59.1	63.7 18.6 21.4 21.1

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مايو 2025 – يوليو 2026).



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2026-2025)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مايو 2025 – يوليو 2026).

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثاني من عام 2026 مستويات أعلى من أسعار الغازولين وأسعار زيت الوقود في كافة الأسواق (باستثناء سعر الغازولين في سوق الخليج الأمريكي). استأثر **سوق سنغافورة** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 156.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة نحو 28.4% بالمقارنة مع الربع السابق. تلتها **سوق روتردام** بمتوسط 153.3 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 31.9% بالمقارنة مع الربع السابق، تزامناً مع انخفاض المخزونات، وتطبيق حزمة العقوبات الثامنة عشرة للاتحاد الأوروبي في 21 يناير 2026، التي تحظر استيراد المنتجات المكررة المشتقة من النفط الخام الروسي إلى أوروبا. ثم **سوق البحر المتوسط** بمتوسط 152.9 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنسبة 33.8% بالمقارنة مع الربع السابق. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ 137.7 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 33.3% على أساس فصلي، حيث تأثر سلباً بانخفاض الطلب على زيت الغاز للتدفئة في شهر أبريل، وتحسن نشاط مصافي التكرير عقب نهاية موسم الصيانة المكثفة، تراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في **سوق سنغافورة** خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 20.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 144.6 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 78.7% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في **سوق البحر المتوسط** بنسبة 29.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 95.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 29% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في **سوق روتردام** بنسبة 29.7% على أساس فصلي ليبلغ 88.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 26.6% على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في **سوق الخليج الأمريكي** بنسبة 29.9% على أساس فصلي ليصل إلى نحو 83.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 33.9% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

ساد خلال الربع الثاني من عام 2026 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)⁴ انخفاضاً حاداً بلغ حوالي 5.9 مليون برميل/يوم خلال الربع الثاني من عام 2026، أي بنسبة 5.7% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 97.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون “Declaration of Cooperation “Doc” (لا سيما دول أوبك)، وانخفاض إمدادات الدول غير المشاركة في إعلان التعاون (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية)، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

⁴ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



الجدول (4)

تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025 – 2026)
(مليون برميل/ يوم)

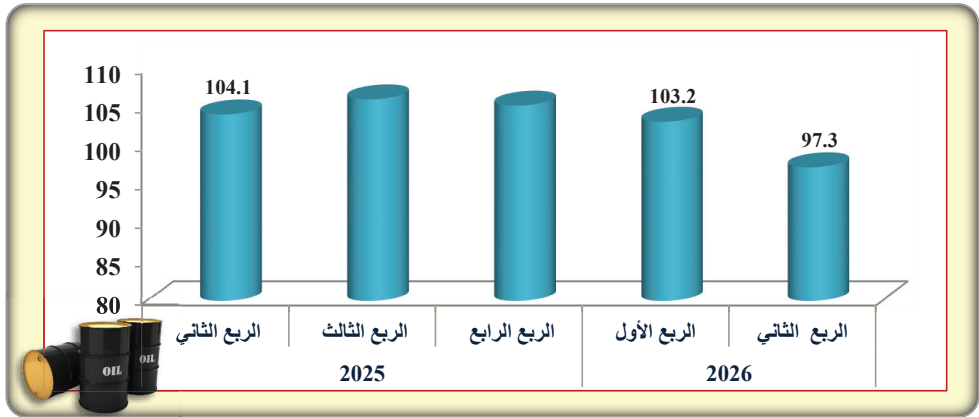
إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون ⁵			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
104.1	54.2	49.9	17.0	33.0	الربع الثاني 2026
106.1	55.0	51.1	17.3	33.8	الربع الثالث
105.3	53.7	51.6	17.2	34.4	الربع الرابع
103.2	54.5	48.7	16.7	31.9	الربع الأول 2026
97.3	54.2	43.1	17.0	26.0	الربع الثاني
(5.9)	(0.3)	(5.6)	0.3	(5.9)	الربع الأول 2026
(6.9)	(0.0)	(6.9)	0.1	(6.9)	الربع الثاني 2025

* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

الشكل (6)

تطور الإمدادات العالمية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

⁵ الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بما في ذلك الإمارات قبل إعلان خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

■ إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

- دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك⁶ بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2026 بلغ نحو 5.9 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 18.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 26 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثاني 2026، فقد بلغت نحو 26.8%، وهو مستوى أقل من المستوى المسجل في الربع السابق البالغ نحو 30.9%، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

وفي هذا السياق، انخفضت إمدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الثاني 2026 بمقدار 5.9 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 19.982 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 6.1 مليون ب/ي. ويعزى الانخفاض في إمدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى استمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة، وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز، حيث انخفضت إمدادات المملكة العربية السعودية بمقدار 2.428 مليون ب/ي لتصل إلى نحو 6.9 مليون ب/ي، وجمهورية العراق بمقدار 1.680 مليون ب/ي لتبلغ نحو 1.6 مليون ب/ي، ودولة الكويت بمقدار 1.243 مليون ب/ي لتصل إلى نحو 857 ألف ب/ي، وإيران بمقدار 611 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 2.5 مليون ب/ي، ودولة الإمارات العربية المتحدة بمقدار 230 ألف ب/ي لتصل إلى حوالي 2.7 مليون ب/ي. كما انخفضت إمدادات غينيا الاستوائية بشكل طفيف بلغ ألفين ب/ي. في حين ارتفعت إمدادات فنزويلا (149 ألف ب/ي) بدعم من إصلاح السياسات والتغير الذي طرأ على التراخيص العامة الأمريكية. وارتفعت إمدادات نيجيريا (91 ألف ب/ي)، دولة ليبيا (39 ألف ب/ي)، الكونغو (12 ألف ب/ي)، الجمهورية الجزائرية (11 ألف ب/ي)، والجابون (ألفين ب/ي).

⁶ انخفضت إمدادات دول أوبك في شهر مارس 2026 بنحو 7.9 مليون ب/ي على أساس شهري، وهو أكبر تراجع شهري لها منذ يونيو 2020.



- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

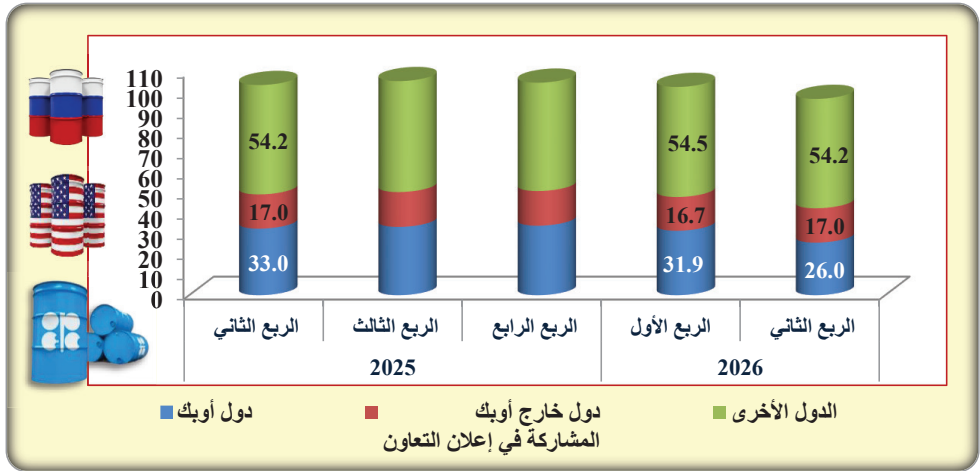
ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول العشر المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الثاني 2026 بمقدار 300 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 17 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادات كازاخستان بمقدار 427 ألف ب/ي، وارتفاع الإمدادات بشكل نسبي في كل من ماليزيا والمكسيك وجنوب السودان والسودان وأذربيجان. في حين انخفضت الإمدادات النفطية من روسيا بمقدار 195 ألف ب/ي، ومملكة البحرين بمقدار 55 ألف ب/ي.

- إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 340 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 54.2 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

تطور الإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (مليون ب/ي)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

انخفضت الإمدادات النفطية من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني 2026 بمقدار 540 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 19.1 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، انخفضت إمدادات دول الشرق الأوسط (لا تشمل الدول الموقعة على إعلان التعاون) بنحو 380 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 1.1 مليون ب/ي، متأثرة باستمرار التوترات الجيوسياسية، وما يرتبط بها من توقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز. كما انخفضت إمدادات الصين من النفط الخام بنحو 60 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 4.68 مليون ب/ي، متراجعة عن المستوى القياسي البالغ نحو 4.74 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف الطلب المحلي وتراجع نشاط مصافي التكرير، فضلاً عن تباطؤ عمليات التنقيب المكثفة في الآبار القديمة القائمة على تطبيق تقنيات الاستخلاص المعزز، بهدف زيادة معدلات الاستخراج. وتلتزم الصين في خطتها الخمسية (2026 – 2030)، بالحفاظ على مستوى إنتاج لا يقل عن نحو 4 مليون ب/ي من النفط الخام.

وانخفضت إمدادات دول أمريكا اللاتينية بنحو 30 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 8.2 مليون ب/ي، حيث تأثرت لإمدادات من غيانا سلباً باستمرار الانخفاض التدريجي في إنتاج مشروع "Liza 1"، في حين حافظت المشروعات الأحدث على إنتاج أعلى من طاقتها الإنتاجية عقب أعمال التطوير، لتستقر الإمدادات النفطية عند 900 ألف ب/ي. وفي البرازيل، ارتفع إنتاج النفط الخام مسجلاً أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ 4.3 مليون ب/ي، بدعم من إنتاج حقول ما قبل الملح "Pre-salt" – لا سيما حقل "Búzios"⁷ الواقع في حوض "Santos"، وارتفاع الكفاءة التشغيلية لوحدة الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمة "Almirante Tamandaré" الواقعة في حقل "Búzios/Tambuatá". إلى جانب، بدء تشغيل منصة "P-79" في حقل "Búzios" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 180 ألف ب/ي، قبل الموعد المحدد بخمسة أشهر. في المقابل، تأثرت الإمدادات سلباً ببعض أعمال الصيانة والتوقيفات التشغيلية المحدودة. وواصلت البرازيل توجيه صادراتها النفطية إلى الأسواق الآسيوية – لا سيما الصين والهند، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مستفيدة من ارتفاع إنتاجها ومحدودية طاقتها التكريرية. وفي الأرجنتين، ارتفع إنتاج النفط الخام إلى

⁷ يُعتبر حقل "Búzios" أكبر حقل نفط في المياه العميقة في العالم، ويضم 8 وحدات إنتاج عاملة، بالإضافة إلى وحدتي الإنتاج والتخزين والتفريغ العائمتين "Almirante Barroso" و "Almirante Tamandaré"، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الاسمية للحقل 225 ألف ب/ي.



مستوى قياسي بلغ نحو 892 ألف ب/ي، بدعم من النمو المستمر في إنتاج تكوين "Vaca Muerta" الواقع في حوض "Neuquen" المُصنف ضمن أكبر حقول النفط الصخري في العالم. وانخفضت الإمدادات النفطية من الدول الآسيوية الأخرى (لا تشمل الصين والهند) بنحو 40 ألف ب/ي على أساس فصلي، لتصل إلى نحو 1.6 مليون ب/ي. كما انخفضت الإمدادات النفطية من دول أفريقيا بنحو 10 آلاف ب/ي لتصل إلى نحو 2.2 مليون ب/ي. أما فيما يخص دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁸، فقد ارتفع إجمالي إمداداتها النفطية بمقدار 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 32.5 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، ارتفع الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية بمقدار 530 ألف ب/ي على أساس فصلي، ليلبلغ نحو 22.5 مليون ب/ي، مدفوعاً بشكل رئيسي بوصول إنتاج النفط الخام إلى ثاني أعلى مستوى على الإطلاق بلغ نحو 13.9 مليون ب/ي خلال الأسبوع الأخير من يونيو 2026، تزامناً مع توجه شركات الطاقة للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط الخام الناجم عن استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من انقطاع في الإمدادات، لتصل الصادرات الأمريكية إلى مستوى قياسي جديد. كما تلقى إنتاج النفط الخام الأمريكي دعماً من ارتفاع طلب مصافي التكرير على النفط الخام لتلبية الطلب الموسمي خلال فصل الصيف.

■ إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية⁹، وتطور عدد الحفارات العاملة

ارتفع متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني 2026 بنحو 267 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.9% على أساس فصلي، ليلبلغ نحو 9.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 138 ألف ب/ي على أساس سنوي. الجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 69.3% من متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ حوالي 13.7 مليون ب/ي خلال الربع الثاني 2026، ويتركز بشكل رئيسي في حوض "Permian"¹⁰ – أكبر مكن للنفط الصخري في الولايات المتحدة.

⁸ تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

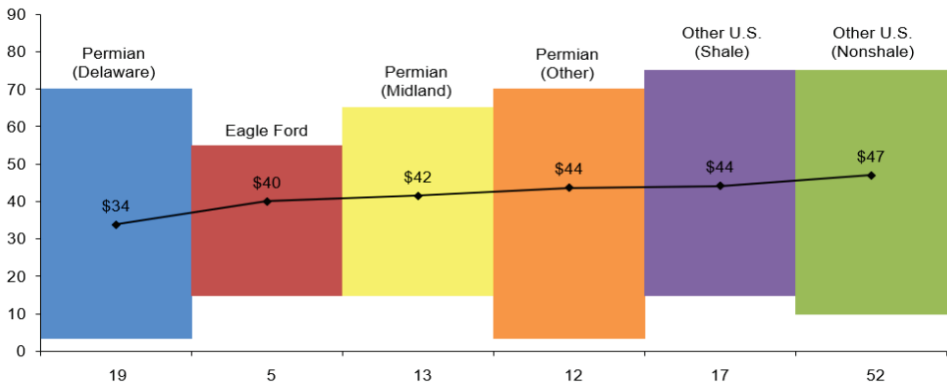
⁹ يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، Eagle Ford، Bakken، Austin Chalk، Permian، Niobrara، Mississippi، Woodford، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

¹⁰ اُضيفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر مارس 2026، مناطق "Avalon"، و"Dean"، و"Woodford"، ضمن حوض "Permian". ومع هذا التحديث، بلغ إنتاج التكوينات الصخرية في حوض "Permian" حوالي 6 مليون ب/ي (أي نحو 45% من إجمالي إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية).

تجدر الإشارة إلى أنه من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثاني 2026، هو قيام شركات الطاقة الأمريكية المنتجة بتوسيع نطاق عمليات الحفر لديها، وزيادة الإنفاق الرأسمالي، مع إعادة توجيه جزء منه لرفع الإنتاج للاستفادة من ارتفاع أسعار النفط، بعد أن كانت تلك الشركات تركز على الالتزام بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين خلال الأعوام الماضية. وعلى عكس معظم حقول النفط التقليدية البرية والبحرية، التي تتطلب عدة أعوام لتوسيع الإنتاج، يُمكن تشغيل آبار النفط الصخري عادة خلال أشهر قليلة. وقد ساهمت تقنيات الحفر المُحسنة والاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في زيادة كميات الاستخراج وتقصير الجداول الزمنية للمشروعات.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" في يونيو 2026، بمشاركة 127 شركة للطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط الخام في الولايات المتحدة، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة فعلياً بين 34 دولار/برميل في منطقة "Delaware" بحوض Permian و 47 دولار/برميل في الأحواض الأخرى غير الصخرية، كما يوضح الشكل (8).

الشكل (8)
أسعار النفط الخام المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة،
(دولار/برميل)



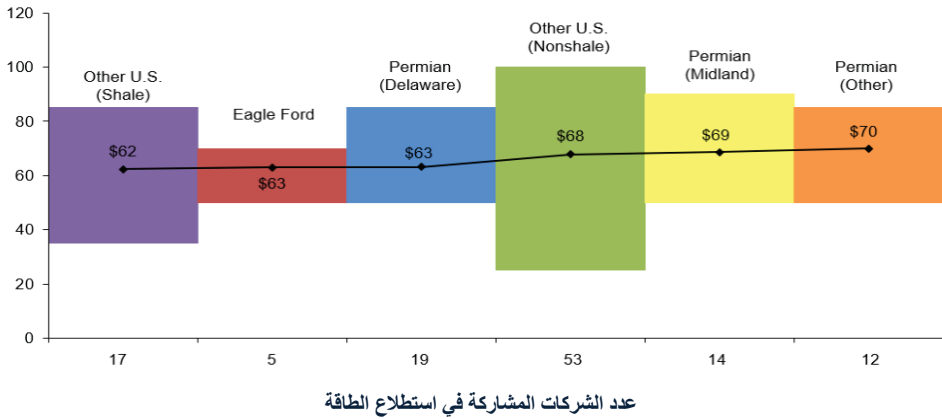
عدد الشركات المشاركة في استطلاع الطاقة

المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 1 يونيو 2026.



في حين تحتاج شركات الطاقة المشاركة في استطلاع الطاقة الفصلي لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح بين 62 دولار/برميل في الأحواض الصخرية (باستثناء Eagle Ford و Permian)، و 70 دولار/برميل في مناطق حوض Permian (باستثناء Delaware و Midland)، كما يوضح الشكل (9).

الشكل (9)
أسعار النفط الخام المطلوبة لحفر بئر جديد مربح،
دولار/برميل



المصدر: استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 1 يونيو 2026.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط والغاز العاملة خلال الربع الثاني من عام 2026، تظهر التقديرات ارتفاع هذا المتوسط بمقدار 5 حفارات مقارنة بالربع السابق ليصل عددها إلى نحو 534 حفارة، وهو مستوى منخفض بمقدار 17 حفارة مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

الجدول (5)

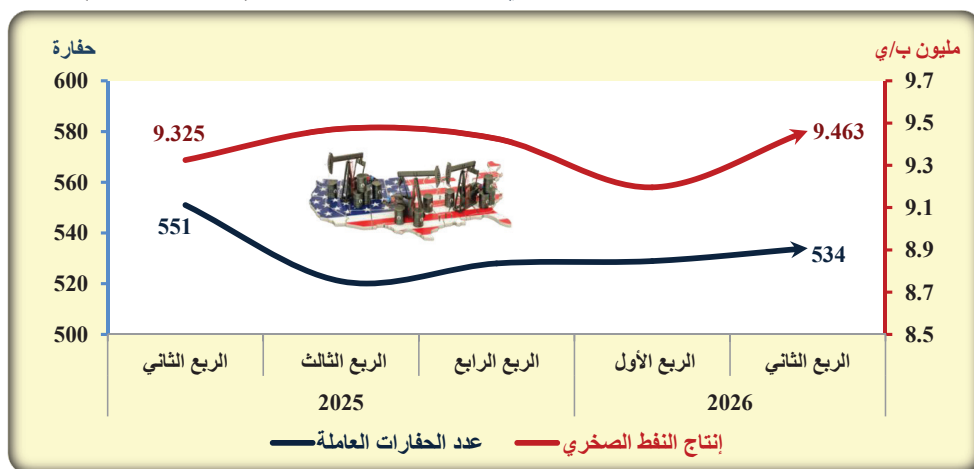
متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،
(2025-2024)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
551	9.325	الربع الثاني 2025
521	9.473	الربع الثالث
528	9.426	الربع الرابع
529	9.196	الربع الأول 2026
534	9.463	الربع الثاني
5	0.267	الربع الأول 2026
(17)	0.138	الربع الثاني 2025
		التغير عن

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2026.

الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري الأمريكي وعدد الحفارات العاملة، (2026 - 2025)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2026.

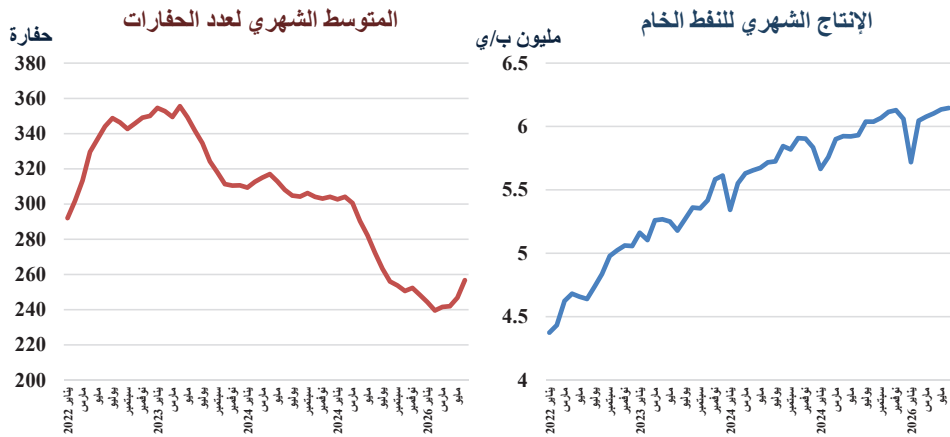
وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تراجع الصلة التقليدية بين نشاط منصات الحفر والإنتاج خلال الفترة الأخيرة، ويعزى ذلك إلى تحسن كفاءة الحفر، حيث قامت شركات الطاقة الأمريكية بالتركيز على أكثر المناطق إنتاجية، وتم حفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، كما تم استخدام تقنيات أكثر كفاءة لضمان الجدوى الاقتصادية. ويتجلى ذلك بشكل واضح



في حوض "Permian" الذي ارتفع إنتاجه بنسبة 40.5%، أي ما يعادل حوالي 1.8 مليون ب/ي، خلال الفترة (يناير 2022 – يونيو 2026)، على الرغم من انخفاض إجمالي عدد منصات الحفر بنسبة 12.1% خلال نفس الفترة، كما يوضح الشكل (11).

الشكل (11)

إنتاج النفط الخام وعدد الحفارات العاملة في حوض "Permian" خلال الفترة (يناير 2022 – يونيو 2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2026.

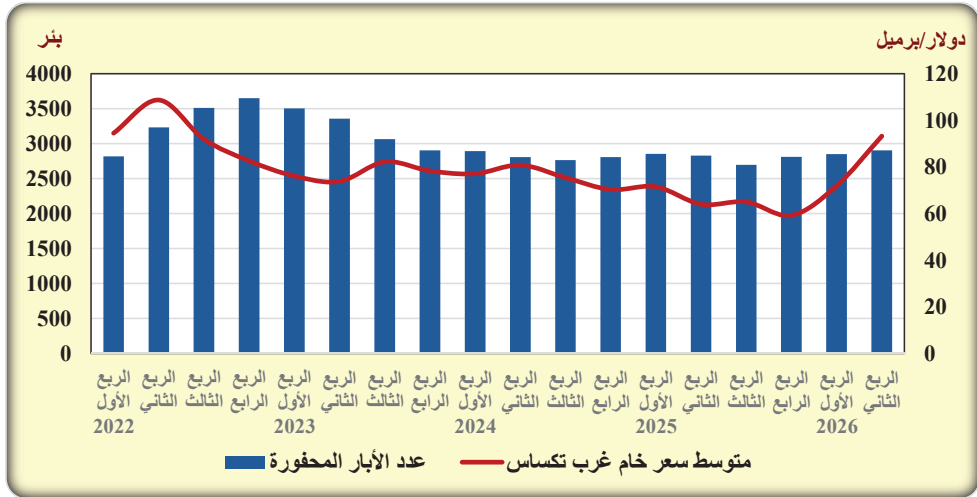
وقد استفادت شركات النفط الأمريكية بشكل متزايد من التقدم التكنولوجي، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وتقنيات التكسير الهيدروليكي الإلكتروني، وعمليات الحفر الآلية لتحسين العمليات مع تشغيل عدد أقل من الحفارات، حيث ساهم ذلك التحول نحو الحلول الرقمية إلى تحسين تقنيات الحفر وتقليل وقت تعطل الحفارات، كما يوفر تحليلات متقدمة للمساعدة في استهداف العمليات المستقبلية. ومن المتوقع أن تواصل الإنتاجية لكل منصة حفر ارتفاعها، بدعم من التحسينات التكنولوجية وزيادة سعة خطوط الأنابيب. كما يوفر خط الأنابيب Matterhorn Express الذي تم إضافته مؤخراً في حوض "Permian" سعة إضافية تسمح لشركات الطاقة في الولايات المتحدة بزيادة إنتاج النفط. وسيساهم ذلك بشكل كبير في خفض تكاليف الإنتاج على أساس البرميل، مع تحرير النقد لاستخدامات أخرى مثل توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم.

■ الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط والغاز المحفورة في الأحواض الصخرية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثاني 2026 بمقدار 54 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى حوالي 2904 بئر، وهو مستوى مرتفع بمقدار 74 بئر على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار خام غرب تكساس التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (12). هذا وقد أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية مؤخراً إلى أنه يتعين على المشغلين حفر آبار جديدة للحفاظ على مستويات الإنتاج أو زيادتها، لا سيما في ظل تراجع كميات الإنتاج من الآبار القائمة بسبب انخفاض ضغط المكمن بمرور الوقت.

الشكل (12)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط والغاز الصخري الأمريكي، (2022 – 2026)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، يوليو 2026.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة للمنتجين وتعرف بالآبار غير المكتملة. وفي هذا السياق،



تشير التقديرات إلى انخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 111 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 4959 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 588 بئر على أساس سنوي.

انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثاني 2026 لتصل إلى نحو 6 مليون ب/ي في شهر مايو، متأثرة بحرائق الغابات التي اندلعت في شمال ووسط ألبرتا مقاطعة "Alberta"، لا سيما في منطقة "Lac la Biche" التي تضم عدداً من أكبر مواقع آبار الرمال النفطية، مما تسبب في حدوث اضطرابات تشغيلية محدودة، حيث قامت بعض الشركات بإخلاء العاملين من مواقع الإنتاج كإجراء احترازي. يأتي ذلك إلى جانب، عمليات الصيانة الموسمية خلال شهري أبريل ومايو الذي يُعد الأقل إنتاجاً نظراً لتركيز جداول الصيانة في العديد من المنشآت، بما في ذلك موقع "Firebag" التابع لشركة "Suncor" وبعض المواقع في مناطق "Foster Creek, Fort Hills". في حين تلقى الإنتاج الكندي دعماً من توجه الشركات المنتجة للاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الأمر الذي عزز ربحية الإنتاج وشجع تلك الشركات على الحفاظ على معدلات تشغيل مرتفعة، مع مواصلة الاستفادة من توسعة خط أنابيب "Trans Mountain" الذي ساهم في تحسين القدرة على تصدير النفط الخام إلى الأسواق الآسيوية – لا سيما الصين.

وانخفضت الإمدادات النفطية من دول أوروبا في الربع الثاني 2026 بحوالي 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 3.59 مليون برميل/يوم، متأثرة بأعمال الصيانة الموسمية في بعض الحقول البحرية في النرويج خلال شهر مايو، والتي حدثت من الأثر الإيجابي لارتفاع إنتاج عدد من حقول النرويج الرئيسية في بحر الشمال خلال شهر أبريل، لا سيما حقول "Johan Sverdrup".

الطلب العالمي على النفط

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026 بشكل حاد بلغ حوالي 2.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 2.2%، ليصل إلى حوالي 103.7 مليون ب/ي، مشكلاً انخفاضاً بحوالي 540 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب في الصين ودول آسيا المحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والهند، ودول أفريقيا والشرق الأوسط، وروسيا، وباقي دول أوراسيا، وكندا. في حين ارتفع الطلب

على النفط في دول أوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأمريكا اللاتينية، والولايات المتحدة الأمريكية، وباقي الدول الآسيوية، كما يوضح الجدول (6) والشكل (13).

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2025-2026)

(مليون برميل/ يوم)

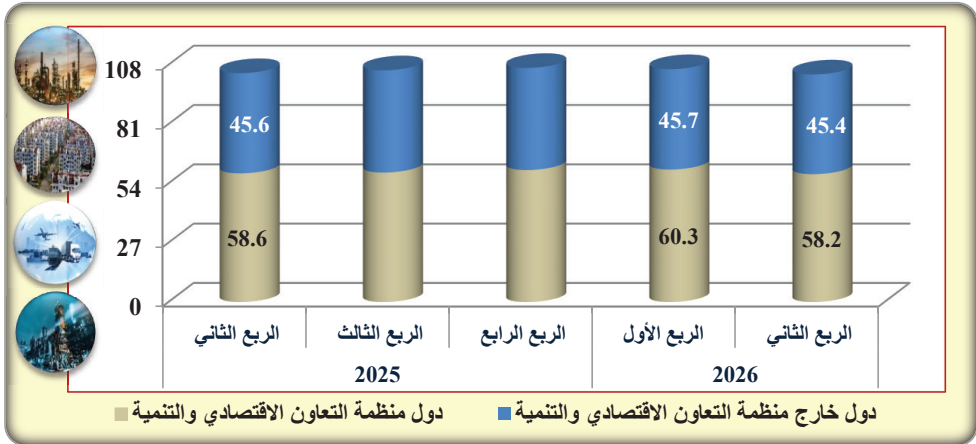
إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
104.2	58.6	45.6	الربع الثاني 2025
105.5	58.9	46.6	الربع الثالث
106.6	60.1	46.5	الربع الرابع
106.0	60.3	45.7	الربع الأول 2026
103.7	58.2	45.4	الربع الثاني
(2.310)	(2.030)	(0.280)	الربع الأول 2026
(0.540)	(0.350)	(0.190)	الربع الثاني 2025
التغير عن			

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

الشكل (13)

التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2025-2026)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثاني من عام 2026:



- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 280 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 45.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 190 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انخفض طلب دول آسيا والمحيط الهادئ خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 760 ألف ب/ي على أساس فصلي – لا سيما في شهر أبريل الذي شهد أكبر انخفاض في الطلب منذ جائحة فيروس كورونا، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تداعيات التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، حيث تسبب انقطاع الإمدادات عبر مضيق هرمز في انخفاض الطلب على غاز البترول المسال والناقتا المستخدمين كمواد خام أولية في صناعة البتروكيماويات في كل من اليابان، وكوريا الجنوبية التي تُعد ثاني أكبر مستهلك للناقتا في العالم. كما تسبب ارتفاع أسعار الوقود في تراجع الطلب على الغازولين، والديزل، وزيت الغاز الذي يشكل وحده نحو نصف الطلب على النفط في أستراليا. في حين كان لتحسن الإنتاج الصناعي في كوريا الجنوبية دوراً في الحد من تراجع الطلب على النفط.

وانخفض طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الثاني 2026 بمقدار 40 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ نحو 25.5 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى تراجع الطلب على النفط في كندا متأثراً بارتفاع أسعار الوقود الناجم عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، واستمرار تأثير الاقتصاد الكندي بالتوترات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حد من الأثر الإيجابي للتحسن التدريجي في معدل نشاط التصنيع، رغم ارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي المقابل، ارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 110 ألف ب/ي بدعم من مرونة النشاط الاقتصادي، واستمرار قوة سوق العمل والإنفاق الاستهلاكي، وزيادة الطلب على الغازولين ووقود الطائرات مع بداية موسم القيادة والعطلات، فضلاً عن ارتفاع نشاط المصافي لتلبية الطلب المحلي المرتفع وتعويض جزء من نقص الإمدادات العالمية. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب الأمريكي على الغازولين في الأسبوع الثالث من شهر مايو إلى 9.3 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ يونيو 2025، وارتفع الطلب على وقود الطائرات في الأسبوع الثاني من يونيو إلى 2.1 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى له منذ يوليو 2025. في حين كان لزيادة الضغوط التضخمية دور في الحد من ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط.

كما ارتفع طلب دول أوروبا خلال الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 520 ألف ب/ي على أساس فصلي، بدعم رئيسي من التدابير التي اتخذها الاتحاد الأوروبي للتخفيف من الأثر المحتمل لارتفاع أسعار الطاقة الناجم عن الاضطرابات المستمرة في سوق النفط العالمية، بما في ذلك خفض الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة في إيطاليا وإسبانيا، ودعم الصناعات في فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، ووضع حد أعلى لأسعار الوقود بالتجزئة في فرنسا وإسبانيا. واستمر قطاع الخدمات والنقل في دعم استهلاك الوقود، وهو ما حد من ضعف الطلب الصناعي. وكان للمخاوف من استمرار اضطرابات الإمدادات من الشرق الأوسط دوراً في دفع العديد من الشركات الأوروبية إلى تعزيز مخزوناتهما من النفط الخام والمنتجات النفطية، كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين	
45.6	6.8	13.6	25.2	الربع الثاني 2025
46.6	6.9	13.8	25.8	الربع الثالث
46.5	7.4	13.5	25.6	الربع الرابع
45.7	7.3	12.9	25.5	الربع الأول 2026
45.4	6.5	13.4	25.5	الربع الثاني
(0.280)	(0.760)	0.520	(0.040)	التغير الربع الأول 2026
(0.190)	(0.270)	(0.190)	0.270	عن الربع الثاني 2025

* بيانات تقديرية.

** الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.4% على أساس فصلي، ليلغ 58.2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 350 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، انخفض إجمالي طلب الدول الآسيوية على النفط بنحو 1.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق،



ليصل إلى نحو 32 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 370 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث انخفض **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي، بشكل حاد بلغ نحو 940 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 16.3 مليون ب/ي، متأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاج الصناعي وتباطؤ مبيعات التجزئة إلى أدنى مستوى لها في أكثر من ثلاثة أعوام، بسبب ضعف الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الطاقة الناجم عن التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. فضلاً عن انخفاض معدلات تشغيل مصافي التكرير الحكومية والمستقلة، وتوسع انتشار المركبات الكهربائية وشاحنات الغاز الطبيعي المسال وتحسينات كفاءة مركبات محركات الاحتراق الداخلي. وفي هذا السياق، استحوذ الديزل والغازولين وغاز البترول المسال وسوائل الغاز الطبيعي على الحصة الأكبر من الانخفاض الذي شهده الطلب الصيني.

كما انخفض **الطلب في الهند** بنحو 360 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 5.5 مليون ب/ي، متأثراً بتداعيات التوترات الجيوسياسية منطقة في الشرق الأوسط التي تسببت في تراجع الواردات النفطية، والقرار الحكومي بشأن تشديد الرقابة على استخدام غاز البترول المسال الذي حدد سقفاً بنسبة 70% لاستهلاك القطاعين التجاري والصناعي، وانخفاض قيمة الروبية إلى مستوى قياسي مقابل الدولار الأمريكي في شهر مايو، وبداية موسم الرياح الموسمية في شهر يونيو. في حين، ارتفع الطلب على وقود النقل في ظل تحسن أنشطة البنية التحتية والنقل بالشاحنات، والضوابط الحكومية لإبقاء أسعار وقود السيارات ثابتة في محطات الوقود، بما في وضع حد أقصى قدره 200 لتر من الديزل لكل عميل/مركبة يومياً في منافذ البيع بالتجزئة، مع إلزام القطاعات الصناعية والمؤسسية والتجارية بعدم شراء الوقود من منافذ البيع بالتجزئة. إلى جانب، انخفاض المؤقت للرسوم الجمركية الاستثنائية¹¹ على صادرات الغازولين والديزل ووقود محركات الطائرات. وفي المقابل، ارتفع الطلب على النفط في **باقي الدول الآسيوية** بشكل طفيف بلغ حوالي 40 ألف ب/ي، بدعم من استمرار نمو استهلاك وقود النقل – لا سيما وقود الطائرات والديزل – في عدد من الاقتصادات الناشئة، وتحسن الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة كمدخلات في صناعة البتروكيماويات – لا سيما في إندونيسيا ودول جنوب شرق آسيا. إلى جانب تحسن ظروف

¹¹ ضريبة تفرض بصورة مؤقتة على أرباح أو صادرات بعض السلع عندما تحقق الشركات مكاسب غير اعتيادية نتيجة ظروف السوق، وليس نتيجة زيادة الإنتاجية أو الاستثمار. وقد بدأت الهند تطبيق هذه الرسوم لأول مرة في يوليو 2022 للاستفادة من الأرباح الكبيرة التي حققتها شركات التكرير بعد ارتفاع أسعار النفط العالمية واتساع هوامش التكرير.

التجارة العالمية وتراجع حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية والتعريفات الجمركية. في حين، تأثر الطلب سلباً بتباطؤ النشاط الصناعي في بعض الاقتصادات، وضعف هوامش أرباح قطاع البتروكيماويات، وبدء موسم الرياح الموسمية في بعض دول جنوب شرق آسيا الذي أدى إلى تباطؤ بعض أنشطة البناء والنقل البري، إضافة إلى إجراءات ترشيد استهلاك الوقود التي اتخذتها بعض الحكومات في إطار إدارة الطلب على الطاقة.

وانخفض الطلب في **دول الشرق الأوسط** بنحو 250 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 8.4 مليون ب/ي. وقد انخفض طلب **الدول العربية** على النفط بنحو 179 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.1 مليون ب/ي، أي ما يشكل 12.2% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثاني 2026، ويعزى ذلك الانخفاض إلى تداعيات التوترات الجيوسياسية في المنطقة، والتي أدت إلى اضطرابات في النشاط الاقتصادي وسلاسل الإمداد والطاقة، وانخفاض طلب بعض المصافي على النفط الخام نتيجة توقفات تشغيلية وإغلاقات احترازية مرتبطة بالأضرار التي لحقت ببعض منشآت الطاقة. كما تأثر استهلاك وقود الطائرات بانخفاض حركة النقل الجوي في بعض دول المنطقة، في حين تراجع الطلب على وقود السفن نتيجة انخفاض نشاط الموانئ وحركة التزويد بالوقود. وتعرض الطلب على النافثا وغاز البترول المسال والإيثان المستخدم في صناعة البتروكيماويات لضغوط نتيجة اضطرابات الإنتاج وصعوبة التصدير إلى الأسواق العالمية. وانخفض الطلب على النفط في **دول أفريقيا** بنحو 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ حوالي 4.7 مليون ب/ي، تزامناً مع تراجع الواردات من غاز البترول المسال والديزل والغازولين من منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن تباطؤ نشاط مصافي التكرير.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثاني 2026 بنحو 140 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 7.1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك إلى نمو الأداء الاقتصادي بوتيرة معتدلة في البرازيل والأرجنتين. حيث ارتفع استهلاك الديزل مدفوعاً بقطاعي النقل والزراعة في البرازيل، مع تمديد الإجراءات الطارئة لاحتواء ارتفاع أسعار الوقود. كما ساهم توسع البنية التحتية النفطية في ارتفاع الطلب على المنتجات النفطية – لا سيما الديزل – في الأرجنتين، في ظل زيادة النشاط المرتبط بقطاع الطاقة. بينما تأثر الطلب على النفط سلباً بارتفاع أسعار الوقود وتراجع التدفقات من منطقة الشرق الأوسط بسبب التوترات الجيوسياسية.



وانخفض طلب دول أوراسيا على النفط بنحو 330 ألف ب/ي مقارنة بالربع الأول 2026، حيث انخفض طلب روسيا على النفط بمقدار 200 ألف ب/ي ليصل إلى حوالي 3.9 مليون ب/ي، كما انخفض الطلب في باقي دول أوراسيا بنحو 130 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 1.3 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2024-2025)
(مليون برميل/ يوم)

التغير عن		2026		2025			
الربع الثاني 2025	الربع الأول 2026	الربع الثاني* 2026	الربع الأول 2026	الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	
(0.073)	(0.179)	7.1	7.3	7.5	7.5	7.2	الدول العربية :
(0.079)	(0.179)	6.0	6.2	6.4	6.4	6.1	الدول الأعضاء
0.007	—	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
(0.107)	(0.391)	6.0	6.4	6.8	6.4	6.1	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
(0.180)	(0.570)	13.2	13.7	14.3	13.9	13.3	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
(0.370)	(1.260)	32.0	33.2	32.5	32.1	32.4	الدول الآسيوية
(0.170)	(0.940)	16.3	17.2	17.1	17.1	16.5	منها: الصين
(0.190)	(0.360)	5.5	5.9	5.9	5.4	5.7	الهند
(0.010)	0.040	10.2	10.2	9.6	9.7	10.2	الدول الأخرى
0.180	0.140	7.1	6.9	6.9	6.9	6.9	دول أمريكا اللاتينية
0.250	0.070	3.7	3.6	3.6	3.6	3.5	منها: البرازيل
(0.070)	0.070	3.4	3.3	3.3	3.4	3.5	الدول الأخرى
0.020	(0.330)	5.2	5.5	5.5	5.2	5.2	دول أوراسيا
—	(0.200)	3.9	4.1	4.2	4.0	3.9	منها: روسيا
(0.010)	(0.010)	0.8	0.8	0.9	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى
(0.350)	(2.030)	58.2	60.3	60.1	58.9	58.6	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية، ديسمبر 2025 ويوليو 2026.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية¹²

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثاني 2026 بمقدار 212 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 2.581 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 206 مليون برميل على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد انخفض بمقدار 121 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 931 مليون برميل، منخفضاً بنحو 109 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 91 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 1.650 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 97 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 86 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.440 مليار برميل (منها 545 مليون برميل من النفط الخام و 895 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 59 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الثاني من عام 2026 بمقدار 72 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.202 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 38 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 53.3 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2018 وهو 408.4 مليون برميل، منخفضاً بنحو 10.6 مليون برميل على أساس سنوي. في حين انخفض إجمالي المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية خلال الربع الثاني من عام 2025 بنحو 18.7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 793.6 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 27.4 مليون برميل على أساس سنوي، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية لتصل إلى أعلى مستوى

¹² لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية للبيانات في عام 1991، وذلك انعكاساً لاضطرابات الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بحوالي 50 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 870 مليون برميل (منها 301 مليون برميل نפט خام و 569 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 52 مليون برميل على أساس سنوي.

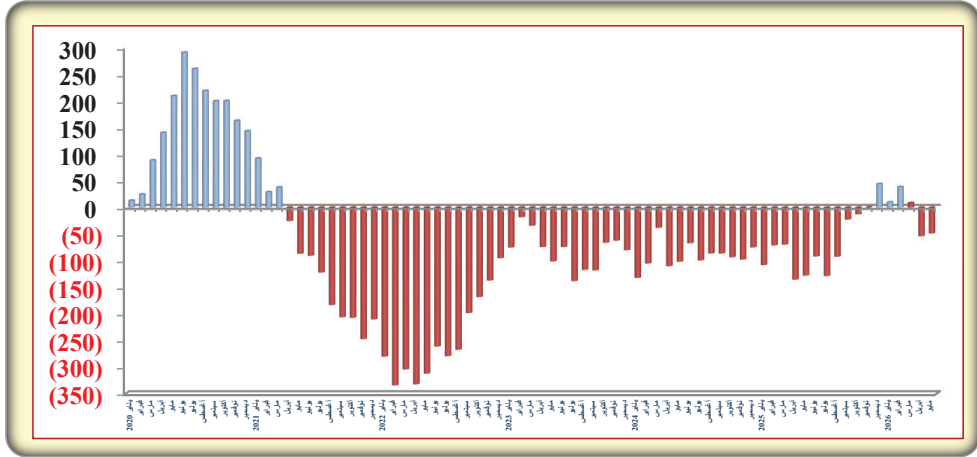
في حين انخفض **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 77 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 271 مليون برميل (منها 85 مليون برميل من النفط الخام و 186 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 94 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض المخزونات النفطية الحكومية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أدنى مستوى لها منذ ديسمبر 1990، تزامناً مع تسارع وتيرة الإفراج عن مخزونات الطوارئ.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد انخفض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2020 – 2024) بنحو 53.7 مليون برميل في نهاية أبريل 2026، وتقلص هذا الانخفاض إلى نحو 48.6 مليون برميل في نهاية شهر مايو، كما يوضح **الشكل (14)**.

الشكل (14)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، خلال الفترة (يناير 2020 – مايو 2026)
(مليون برميل)



المصدر: منظمة أوابك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية الصادرة خلال الفترة (مارس 2020 – يوليو 2026).

المخزون التجاري العالمي¹³

انخفض المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثاني 2026 بمقدار 203 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 3.663 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 211 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى أنه رغم انخفاض واردات الصين من النفط الخام خلال شهر أبريل، فقد واصلت بناء المخزونات، بإضافة نحو 430 ألف ب/ي، مستفيدة من تراجع نشاط مصافي التكرير. يأتي ذلك، قبل أن تنتقل الصين من مرحلة بناء المخزونات إلى السحب منها، حيث سحبت 500 ألف ب/ي في شهر مايو، ونحو 940 ألف ب/ي في شهر يونيو، تزامناً مع انخفاض الواردات إلى أدنى مستوى منذ عام 2016. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي انخفاضاً بنحو 416 مليون برميل في نهاية الربع الثاني من عام 2026 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى حوالي 6.243 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 5 مليون برميل فقط على أساس سنوي.

¹³ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الثاني 2026 بمقدار 204 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1.461 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 12 مليون برميل على أساس سنوي. حيث ارتفع مخزون النفط العالمي العابر في الموانئ بشكل ملحوظ بلغ حوالي 256 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 1.392 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى تراكم الشحنات في ظل اضطرابات حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. في حين انخفض مخزون النفط العائم بنحو 52 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 69 مليون برميل، ويعزى ذلك إلى بدء تفريغ جزء من الشحنات المخزنة على متن الناقلات في ظل تحسن حركة الملاحة واستئناف الصادرات تدريجياً خلال النصف الثاني من شهر يونيو، عقب التوصل إلى مذكرة تفاهم مؤقتة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إلى جانب منح وزارة الخزانة الأمريكية إعفاء مؤقت يسمح بشراء النفط الروسي العائم الخاضع للعقوبات حتى 17 يونيو 2026.

المخزون الاستراتيجي

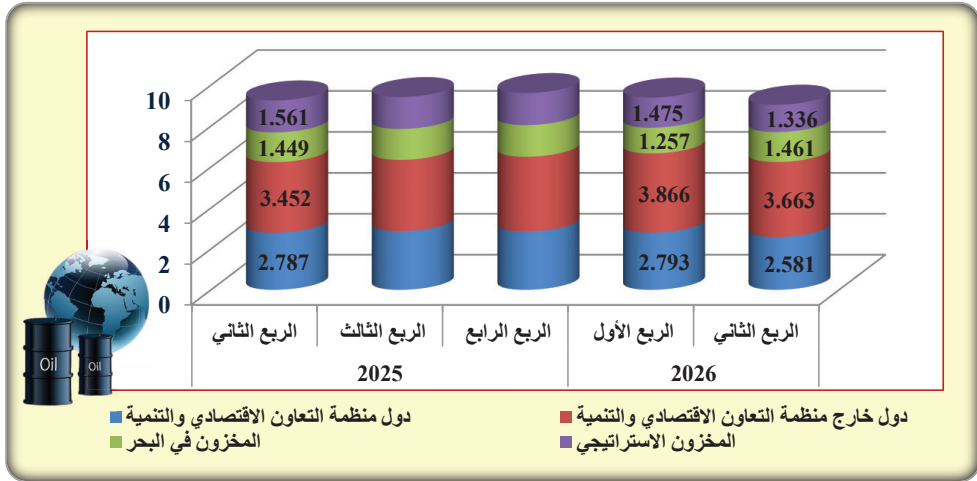
انخفض **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الثاني 2026 بمقدار 139 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 1.336 مليار برميل، ويعزى ذلك إلى قرار الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية إطلاق نحو 400 مليون برميل من النفط من احتياطاتها الطارئة، بهدف معالجة اضطرابات أسواق النفط الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، انخفض المخزون الاستراتيجي الأمريكي بنحو 89 مليون برميل على أساس فصلي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ مايو 1983 وهو نحو 325.7 مليون برميل. حيث اصدرت وزارة الطاقة الأمريكية طلبات عروض لتبادل النفط الخام من المخزون الاستراتيجي، استكمالاً لعملية التبادل التي تبلغ 172 مليون برميل ضمن اتفاق وكالة الطاقة الدولية. شملت إصدار طلب تبادل لنحو 30 مليون برميل من النفط الخام من موقع "West Hackberry"، تم ترسية عقود لتبادل 26 مليون برميل منها. والإعلان عن منح عقود لتوريد 8.5 مليون برميل من النفط الخام من موقع "Bryan Mound". وإصدار طلب لتقديم عروض لتبادل لنحو 92.5 مليون برميل من مواقع "Bryan Mound"، و"Big Hill"، و"Bayou Choctaw"، تم ترسية عقود لتبادل 53.3 مليون برميل منها. وإصدار طلب لتقديم عروض تبادل لنحو 40 مليون برميل من موقعي "Bryan Mound"، و"Big Hill".

إجمالي المخزون العالمي¹⁴

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثاني من عام 2026 حوالي 9.041 مليار برميل، مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 350 مليون برميل أي بنسبة 3.7% على أساس فصلي، وانخفاضاً بنحو 206 مليون برميل أي بنسبة 2.2% على أساس سنوي، كما يوضح الشكل (15) والجدول (9).

الشكل (15)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025-2026)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Sep. 2025, June and July 2026.

¹⁴ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الجدول (9)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2025 – 2026)
(مليون برميل)

المنطقة	2025		2026		التغير عن
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني*	الربع الأول	الربع الثاني 2025
الأمريكتين	1499	1526	1440	(86)	(59)
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1240	1274	1202	(72)	(38)
أوروبا	922	920	870	(50)	(52)
آسيا/ المحيط الهادئ	365	348	271	(77)	(94)
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2787	2793	2581	(212)	(206)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	3452	3866	3663	(203)	211
إجمالي المخزون التجاري**	6238	6659	6243	(416)	5
المخزون في البحر	1449	1257	1461	204	12
المخزون الاستراتيجي منه :	1561	1475	1336	(139)	(225)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	403	415	326	(89)	(77)
إجمالي المخزون العالمي	9247	9391	9041	(350)	(206)
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	59.5	61.7	55.9	(5.8)	(3.6)

* بيانات تقديرية. ** لا يشمل المخزون على متن الناقلات .

المصادر: Oil Market Intelligence, Sep. 2025, June and July 2026 .

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

في نهاية الربع الثاني 2026 بلغت 55.9 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 61.7 والربع المماثل من العام الماضي البالغ 59.5 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

شهدت أسعار النفط خلال الربع الثاني 2026، تقلبات في اتجاهاتها متأثرة بتغير مستوى علاوة المخاطر الجيوسياسية، حيث تلقت الأسعار دعماً من استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من توقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز في ظل استهداف بعض السفن، والاعتداءات المتكررة على البنية التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفرض حصار أمريكي على الموانئ الإيرانية، مع بدء تنفيذ عملية "مشروع الحرية" لإخراج السفن بأمان من مضيق هرمز، فضلاً عن استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا،

وما يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة في روسيا، واحتجاز ناقلة نفط مرتبطة بأسطول الظل الروسي في المحيط الأطلسي. في حين، تأثرت أسعار النفط سلباً بتوقيع مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران لاحتواء التوترات الجيوسياسية، مع عبور عدد من ناقلات النفط لمضيق هرمز.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثير أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثاني من عام 2026. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام انخفضت في شهر أبريل، رغم انخفاض مؤشر الدولار¹⁵، بسبب خفض توقعات نمو أداء الاقتصاد الأمريكي، وتزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسات المالية. وفي شهر مايو، ارتفعت أسعار النفط الخام تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار، متأثراً بتراجع حدة التوترات الجيوسياسية وتحسن شهية المخاطرة في الأسواق. وفي شهر يونيو 2026، عادت أسعار النفط الخام لانخفاضها، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار، بدعم من توقعات استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة لفترة أطول وسط مخاوف بشأن زيادة الضغوط التضخمية، مع ارتفاع الطلب على الدولار كملاذ آمن. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار الأمريكي أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها.

- نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام في الأسواق الآجلة خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث اتسمت التداولات بارتفاع ملحوظ مدفوعة بالأخبار الجيوسياسية المرتبطة بالأزمة الإقليمية في الشرق الأوسط، واستمرار حالة عدم اليقين بشأن مسار أسعار الفائدة الأمريكية، ما أدى إلى زيادة التقلبات في المراكز المالية قريبة الأجل، وعزز نشاط صناديق التحوط والمتعاملين في بناء وتسجيل مراكز المضاربة. في حين كان لقرارات دول أوبك+ دوراً هاماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

¹⁵ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ست عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).



3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: **الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفنقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية احتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: **الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود ومنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، إذ يجب استيراد نفط من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير.

ثالثاً: الكمية – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثاني 2026

بنحو 853 ألف ب/ي أي بنسبة 13.1% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 5.7 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بنحو 371 ألف ب/ي على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفضت واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 12 يونيو 2026 إلى نحو 5.1 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر ديسمبر 2025، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام الأمريكي، والسحوبات الكبيرة من المخزونات الاستراتيجية، فضلاً عن اضطرابات التدفقات من الشرق الأوسط.

في حين كان لزيادة التدفقات من فنزويلا دوراً في الحد من انخفاض إجمالي الواردات الأمريكية، حيث وصلت إلى نحو 713 ألف ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 15 مايو 2025، وهو أعلى مستوى مسجل لها منذ شهر سبتمبر 2018، تزامناً مع اتفاقية التوريد مع الولايات المتحدة وتخفيف العقوبات التي سمحت للشركات الأمريكية بالوصول إلى النفط الخام الفنزويلي.

كما انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية بنسبة طفيفة بلغت نحو 0.1% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى حوالي 1.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 129 ألف ب/ي على أساس سنوي، الأمر الذي يعكس ارتفاع معدلات تشغيل المصافي. وعلى جانب الصادرات، **ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام** خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 1 مليون ب/ي، أي بنسبة 24.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتسجل مستوى قياسي فصلي بلغ 5 مليون ب/ي، مرتفعاً بنحو 1.3 مليون ب/ي على أساس سنوي. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات في شهر مايو 2026 إلى أعلى مستوى شهري لها على الإطلاق، بلغ نحو 5.4 مليون ب/ي، بدعم رئيسي من ارتفاع إنتاج النفط الخام الأمريكي، وتداول خام غرب تكساس الأمريكي بخصم كبير مقارنة بخام برنت، مع زيادة الطلب عليه لتعويض اضطراب الإمدادات من الشرق الأوسط في ظل التوترات الجيوسياسية، حيث برزت كوريا الجنوبية كأكبر وجهة بصادرات قياسية بلغت 1.1 مليون ب/ي خلال نفس الشهر، واليابان بمستوى قياسي بلغ 808 ألف ب/ي، لتستحوذ آسيا على نحو 2.45 مليون ب/ي من صادرات النفط الخام الأمريكية، وجاءت أوروبا في المرتبة الثانية بنحو 2.4 مليون ب/ي.

كما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بحوالي 675 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.6% على أساس فصلي، مسجلة مستوى قياسي جديد بلغ نحو 7.7 مليون ب/ي، مرتفعاً بحوالي 903 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تلك الصادرات إلى 8.2 مليون ب/ي في الأول من مايو 2026، وهو أعلى مستوى أسبوعي على الإطلاق، وذلك في ظل سعي الدول لتعويض إمدادات الوقود من الشرق الأوسط التي تعطلت بسبب أزمة مضيق هرمز، وقد استحوذت شحنات الديزل القياسية على الحصة الأكبر، لا سيما إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية، في وقت كانت فيه بعض المصافي خارج الولايات المتحدة تخضع لأعمال صيانة أو تواجه انخفاضاً في الإنتاج.



وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية في الربع الثاني 2026. وقد بلغ صافي الواردات النفطية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 5.5 مليون ب/ي، مقارنة بنحو 3 مليون ب/ي خلال الربع السابق وحوالي 2.8 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
5.0	11.7	2.3	الربع الثاني 2025
4.7	11.5	2.5	الربع الثالث
5.1	12.4	1.9	الربع الرابع
4.9	12.0	2.5	الربع الأول 2026
5.0	8.1	0.6	الربع الثاني
0.067	(3.861)	(1.855)	الربع الأول 2026
(0.030)	(3.526)	(1.633)	الربع الثاني 2025

التغير عن

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.227)	(0.380)	(5.1)	الربع الثاني 2025
(0.299)	(0.357)	(5.1)	الربع الثالث
(0.326)	(0.260)	(5.5)	الربع الرابع
(0.372)	0.002	(5.4)	الربع الأول 2026
(0.251)	(0.484)	(6.1)	الربع الثاني
0.121	(0.486)	(0.674)	الربع الأول 2026
(0.024)	(0.103)	(1.032)	الربع الثاني 2025

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالياً.

المصادر:

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China – إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت *واردات الصين من النفط الخام* خلال الربع الثاني من عام 2026 بشكل حاد بلغ نحو 3.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 32.2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى أدنى مستوى فصلي لها منذ الربع الرابع 2016 وهو نحو 8.1 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 3.5 مليون ب/ي على أساس سنوي. وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، انخفاض واردات الصين من النفط الخام خلال أبريل 2026 بنسبة بلغت 20.5% على أساس شهري، لتصل إلى 9.4 مليون ب/ي، متأثرة بإغلاق مضيق هرمز الذي تسبب في انقطاع الإمدادات عن أكبر مستورد للنفط في العالم، حيث تستورد الصين ما يقرب من نصف احتياجاتها من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط. وواصلت الواردات الصينية انخفاضها في شهر مايو، لتصل إلى نحو 7.8 مليون ب/ي، على خلفية استمرار انقطاع الإمدادات وارتفاع الأسعار المرتبط بالتوترات الجيوسياسية، فضلاً عن توجه المصافي إلى السحب من المخزونات الكبيرة المتاحة، مع خفض معدلات التشغيل، مما كان له دور رئيسي في انخفاض واردات الصين من النفط الخام في يونيو 2026 إلى حوالي 7.1 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى شهري لها منذ أكتوبر 2016. حيث سجلت الواردات من دول الشرق الأوسط أدنى مستوى لها في عشرة أعوام، وانخفضت الواردات من النفط الإيراني بنسبة 40% على أساس شهري لتصل إلى أقل من 800 ألف ب/ي، وفقاً لشركة تتبع السفن "Vortexa".

وانخفضت *واردات الصين من المنتجات النفطية*¹⁶ خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 647 ألف ب/ي، أي بنسبة 62.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 391 ألف ب/ي. ويعزى ذلك إلى ضعف الطلب المحلي متأثراً بتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض الإنتاج الصناعي، ما تسبب في تراجع واردات غاز البترول المسال، وواردات زيت الوقود التي سجلت أدنى مستوى قياسي في مايو. وفيما يتعلق *بالصادرات*، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثاني 2026. في حين انخفضت *صادراتها من المنتجات النفطية* بنحو 161 ألف ب/ي أو بنسبة 15.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 875 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 316 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك إلى تشديد الصين القيود على صادرات المنتجات النفطية لضمان أمن الإمدادات المحلية

¹⁶ لا تشمل غاز البترول المسال.



في ظل التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وهو ما أدى إلى انخفاض الصادرات في أبريل إلى أدنى مستوياتها منذ نحو عشرة أعوام. وفي هذا الإطار، تم إصدار حظر مؤقت على صادرات الوقود في شهر مارس الماضي، يشمل الغازولين والديزل ووقود الطائرات (باستثناء المخصص لعمليات تزويد الطائرات في المطارات الصينية)، مع إمكانية تطبيق استثناءات على كميات صغيرة متجهة إلى بعض الأسواق الإقليمية الآسيوية التي طلبت المساعدة لمواجهة النقص الحاد في إمدادات الوقود. في حين ساهم التخفيف التدريجي لهذه القيود وإصدار الدفعة الثانية من حصص تصدير المنتجات النفطية لهذا العام، في ارتفاع صادرات الصين من زيت الوقود المخصص لتزويد السفن بنسبة 55% على أساس شهري في يونيو 2026، تزامناً مع انخفاض أسعار وقود السفن منخفض الكبريت في الموانئ الصينية الذي عزز تنافسية الصادرات الصينية في السوق الآسيوية.

وبشكل عام، انخفض صافي الواردات النفطية للصين خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 4.3 مليون ب/ي أو بنسبة 36.3% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 7.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنسبة 32.2% على أساس فصلي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت واردات الهند من النفط الخام خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.4% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5 مليون ب/ي، وهو مستوى يقل بحوالي 30 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويأتي هذا الارتفاع المحدود رغم استمرار أزمة مضيق هرمز، حيث انخفضت واردات الهند من منطقة الشرق الأوسط بنسبة 27% على أساس فصلي لتصل إلى 1.55 مليون ب/ي، في حين ارتفعت وارداتها من دول أوراسيا بنسبة 8.3% لتبلغ 2.26 مليون ب/ي، كما ارتفعت وارداتها من النفط الثقيل من فنزويلا. وقد سجلت واردات الهند من النفط الخام الروسي مستوى قياسي بلغ 2.64 مليون ب/ي في يونيو 2026 وفق البيانات الأولية، بزيادة نسبتها 37.4% مقارنة بشهر مايو، ما يعكس استمرار الاعتماد على النفط الخام الروسي، مدفوعاً بالميزة السعرية مقارنة بالخامات الأخرى، إضافة إلى السعي لتنويع مصادر الإمدادات في ظل التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، رغم عدم منح الولايات المتحدة إعفاءً رسمياً يسمح باستمرار هذه الواردات.

وانخفضت **واردات الهند من المنتجات النفطية** بنحو 130 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 617 ألف ب/ي، وهو أدنى مستوى فصلي منذ عام 2015، ويقل بحوالي 364 ألف ب/ي على أساس سنوي، تزامناً مع تراجع الواردات من زيت الوقود والناфта – لا سيما في شهر أبريل، فضلاً عن ضعف الطلب المحلي. وفيما يتعلق **بالصادرات**، انخفضت **صادرات الهند من المنتجات النفطية** بشكل ملحوظ بلغ 252 ألف ب/ي، أي بنسبة 22.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 868 ألف ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 341 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك إلى تراجع تلك الصادرات في مايو 2026 إلى أدنى مستوى على الإطلاق، رغم ارتفاع أسعار الوقود في ظل اضطراب الإمدادات الناجمة عن التوترات الجيوسياسية، والتي حدثت من توافر النفط الخام لبعض المصافي وأثرت في قدرتها على التصدير، إلى جانب القيود المفروضة على صادرات المنتجات النفطية المصنعة من النفط الخام الروسي إلى الأسواق الأوروبية، وفي المقابل، ساهم الخفض المؤقت للرسوم الجمركية الاستثنائية على صادرات الغازولين والديزل ووقود محركات الطائرات في الحد من انخفاض إجمالي صادرات الهند من المنتجات النفطية.

وبذلك ارتفع **صافي الواردات النفطية للهند** خلال الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 189 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.1% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى حوالي 4.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 53 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح **الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً**.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تراجع أداء **صناعة تكرير النفط الخام العالمية** بشكل حاد خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث انخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بحوالي 4.9 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 76.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض على أساس سنوي بنحو 4.9 مليون ب/ي. وفي هذا السياق، انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي التكرير في **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** بنحو 4.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 40.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بمقدار 4.4 ألف ب/ي على أساس سنوي. حيث انخفض نشاط مصافي التكرير في **دول منطقة الشرق الأوسط** بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.5 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوترات الجيوسياسية،



وما يرتبط بها من توقف شبه كلي لتجارة النفط عبر مضيق هرمز، واستهدافات للبنية التحتية للطاقة، بما في ذلك استهداف مصفاة ميناء الأحدي في دولة الكويت، واستهداف منطقة الفجيرة للصناعات البترولية في دولة الإمارات العربية، وتعرض ناقلة نفط تابعة لشركة "أبو ظبي الوطنية للبترول" للاستهداف في مضيق هرمز، واستهداف ناقلة زيت الوقود "أكوا 1" المؤجرة لشركة قطر للطاقة. يأتي ذلك إلى جانب استمرار إصلاح الأضرار التي لحقت بمرافق التكرير الرئيسية، وتسببت في إعلان حالة القوة القاهرة، وتوقف بعض الوحدات التشغيلية خلال شهر مارس 2026.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في الصين خلال الربع الثاني 2026 بنحو 2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 13 مليون ب/ي، متأثرة بضعف هوامش الأرباح، وتراجع الطلب المحلي، في ظل ارتفاع أسعار الوقود نتيجة انقطاعات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في شهر أبريل إلى 13.3 مليون ب/ي، تزامناً مع تراجع معدل استغلال طاقة المعالجة إلى نحو 63.6%، حيث اقتصر إنتاج الوقود على تلبية الطلب المحلي فقط بسبب قيود التصدير المفروضة منذ منتصف شهر مارس، وفي الوقت نفسه انخفض إنتاج السيارات ذات محرك الاحتراق الداخلي بشكل ملحوظ. وخفضت المصافي الصينية معدلات تكريرها في شهر مايو، لتصل إجمالي الكميات المُعالجة إلى نحو 12.7 مليون ب/ي، وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 2022. وواصلت المصافي الصينية خفض عملياتها بشكل أكبر في يونيو 2026، في ظل انخفاض الواردات، وزيادة معدلات الصيانة للحد من الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار المدخلات وضعف الطلب المحلي على الوقود، ليصل إنتاجها إلى 12.47 مليون ب/ي فقط، وهو أدنى مستوى مسجل منذ جائحة فيروس كورونا في مارس 2020، بمتوسط معدل تشغيل أقل من 60%.

وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الثاني 2026 بنحو 720 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة، بما في ذلك مصفاة "Tuapse" التي توقفت عن العمل بسبب استهداف ميناء التصدير ومستودعات المنتجات النفطية، وتبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 240 ألف ب/ي. ومصفاة "Syzran" التي أوقفت عملياتها نتيجة الإضرار في معدات المعالجة، وتبلغ طاقتها التكريرية نحو 170 ألف ب/ي. ومصفاة "Perm" التي أوقفت عملياتها بالكامل نتيجة اندلاع حريق وإلحاق أضرار بالمعدات، وتبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 250 ألف ب/ي. فضلاً عن التوقف المؤقت

لعمليات التكرير الأولية في مصفاة "Novokuibyshevsk"، ومصفاة "Bashneft-Novoi"، ومصفاة "Norsi" رابع أكبر المصافي الروسية بقدرة تكرير تبلغ 320 ألف ب/ي. كما تم استهداف مصفاة النفط التابعة لشركة "Gazprom" في مدينة موسكو، ومصفاة "Slavyansk-na-Kubani" في منطقة "Krasnodar"، ومصفاة "Slavyansk" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو 100 ألف ب/ي في منطقة "Yaroslavl". وقد تسببت هذه الاستهدافات في تفاقم أزمة الوقود داخل روسيا، وتم فرض قيود على الصادرات لتلبية الطلب المحلي واحتواء ارتفاع أسعار الوقود.

وانخفضت إنتاجية مصافي دول أمريكا اللاتينية بحوالي 120 ألف ب/ي على أساس فصلي، على خلفية استمرار القيود التشغيلية في فنزويلا، حيث يعاني قطاع التكرير من ضعف البنية التحتية، لا سيما محدودية إمدادات الكهرباء وانقطاعها المتكرر والحاجة إلى تنفيذ إصلاحات وصيانة رئيسية، مما يشكل عوائق جوهريّة أمام استئناف وتشغيل عمليات التكرير بشكل مستقر، ويحد من قدرة المصافي على العودة إلى معدلات التشغيل الطبيعية. في حين، حافظت مصافي التكرير في الأرجنتين على معدلات تشغيل مرتفعة بدعم من نمو إنتاج خام حقل "Vaca Muerta" وارتفاع الطلب المحلي. وفي البرازيل، واصلت شركة "Petrobras" تنفيذ برنامجها الاستثماري الذي يستهدف رفع القدرة التشغيلية الإجمالية لقطاع التكرير من خلال توسعة وتحديث المصافي القائمة.

كما انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 330 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 5.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انقطاع إمدادات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط وارتفاع أسعاره في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وتعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز وأعمال الصيانة الدورية لعدد من المصافي. حيث انخفض إنتاج المصافي الهندية في شهر أبريل بنسبة 8.9% على أساس شهري، ليصل إلى 5.23 مليون ب/ي، مع قيام مصفاة "Nayara Energy" المملوكة جزئياً لشركة "Rosneft" الروسية بإغلاق عملياتها لإجراء صيانة دورية. واستمر تراجع نشاط مصافي التكرير في شهر مايو، ليصل إنتاجها إلى نحو 5.21 مليون ب/ي. في حين، كان لاستئناف تشغيل وحدات التكرير التي انتهت من أعمال الصيانة، دوراً في ارتفاع إنتاجية المصافي لتصل إلى نحو 5.44 مليون ب/ي في يونيو.



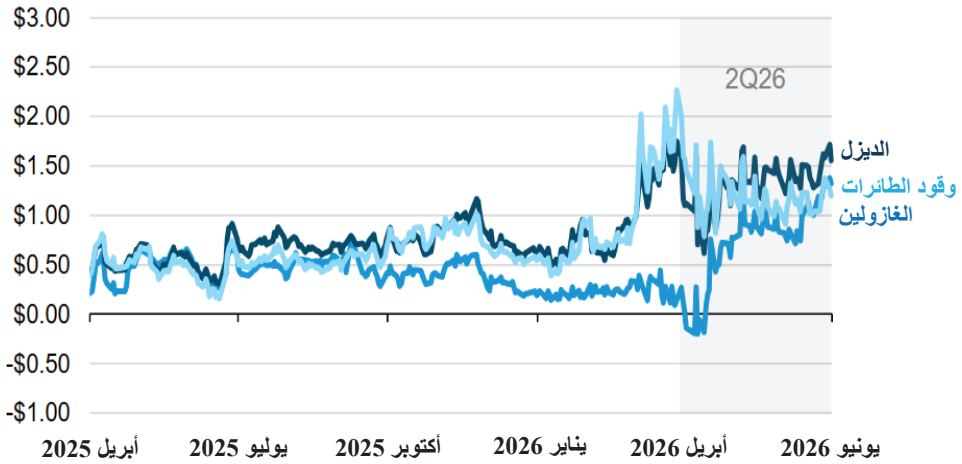
وانخفضت إنتاجية مصافي التكرير في دول إفريقيا خلال الربع الثاني من عام 2026 بحوالي 20 ألف ب/ي فقط على أساس فصلي، متأثرة باستمرار الخلل الهيكلي المتمثل في طلب متزايد واعتماد مستمر على الواردات، مع نقص الاستثمارات، وانخفاض معدلات التشغيل في المصافي التي تعاني من التقادم وضعف البنية التحتية في بعض الدول الأفريقية، ما أدى إلى تسارع عمليات بيع الشركات الكبرى لأصولها، مسبباً فجوة تشغيلية مؤقتة للمصافي المرتبطة بتلك الأصول. في حين، تلقى نشاط التكرير دعماً من، ارتفاع شحنات النفط الخام الواردة إلى مصفاة "Dangote" النيجيرية، مسجلة أعلى مستوى شهري منذ بدء تشغيلها بلغ 635 ألف ب/ي في شهر أبريل. فضلاً عن استفادة المصافي من ارتفاع إنتاج النفط الخام إلى أعلى مستوى له منذ عام 2020 بلغ نحو 1.7 مليون ب/ي في شهر يونيو، وارتفاع الصادرات من الغازولين ووقود الطائرات إلى المحيط الأطلسي وأوروبا، مع تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أما فيما يخص مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد انخفضت بحوالي 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 35.6 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع نشاط المصافي في دول آسيا والمحيط الهادئ، حيث انخفضت كميات المنتجات النفطية المكررة بحوالي 420 ألف ب/ي، تزامناً مع التحديات الكبيرة التي واجهت المصافي في تأمين إمدادات كافية من النفط الخام، نظراً لاعتمادها الكبير على الصادرات من دول الشرق الأوسط، التي شكلت ما يقرب من 80% من إجمالي وارداتهم خلال عام 2025، فضلاً عن انخفاض الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وارتفاع أسعار الوقود. كما واصل نشاط التكرير في اليابان تأثره السلبي بدمج بعض منشآت الإنتاج للتكيف مع الهبوط الهيكلي في الطلب المحلي على الوقود الذي يرتبط بشكل مباشر بتقلص عدد السكان وارتفاع معدلات الشيخوخة، حيث يتم إغلاق وحدات قديمة أو دمج خطوط الإنتاج لرفع الكفاءة وخفض التكاليف. في حين تلقى نشاط المصافي دعماً نسبياً من التوجه لشراء أنواع النفط الخام البديلة عبر مسارات أخرى بخلاف مضيق هرمز، حيث أصبحت الولايات المتحدة أحد المصادر الرئيسية لإمدادات النفط الخام، إلى جانب استيراد النفط الخام من أمريكا الوسطى والجنوبية، بما في ذلك المكسيك والإكوادور وفنزويلا.

وفي المقابل، ارتفع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير معتاد خلال الربع الثاني 2026، ووصلت معدلات تشغيلها إلى 96.7% في منتصف شهر يونيو، وهو أعلى

مستوى منذ أغسطس 2025، بدعم رئيسي من ارتفاع الطلب المحلي في بداية موسم السفر الصيفي، ووصول الصادرات إلى مستوى قياسي لتعويض اضطرابات الإمدادات من منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن إعادة تشغيل جزء من العمليات الإنتاجية لمصفاة "Valero" التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 380 ألف ب/ي، عقب إغلاقها بسبب حريق وحدة معالجة الديزل بالهيدروجين خلال مارس الماضي. حيث قامت المصافي الأمريكية بتكرير أكبر كمية من النفط الخام منذ عام 2019، لتصل إنتاجيتها إلى نحو 16.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 400 ألف ب/ي على أساس فصلي، تزامناً مع قوة هوامش أرباح وقود النقل، حيث ارتفع هامش ربح الغازولين بنسبة 60% على أساس فصلي، كما تجاوزت هوامش أرباح المشتقات ووقود الطائرات ضعف مستوياتها، كما يوضح الشكل (16).

الشكل (16)
هوامش أرباح مصفاة "New York Harbor"، وفقاً للمنتج
(دولار/برميل)



المصدر: EIA, Today in Energy, 15 July 2026.

وقد أدى ارتفاع الطلب العالمي لتعويض النقص في وقود الطائرات إلى قيام بعض مصافي التكرير بتعديل إنتاجيتها لزيادة إنتاج وقود الطائرات للتصدير. وفي هذا السياق، تشير التقديرات إلى ارتفاع إنتاج المصافي الأمريكية من وقود الطائرات بنسبة 24% من متوسط الخمس أعوام السابقة، وفي المقابل، ارتفع إنتاج المشتقات النفطية بنسبة 5%، وارتفع إنتاج الغازولين بنسبة 1% فقط.



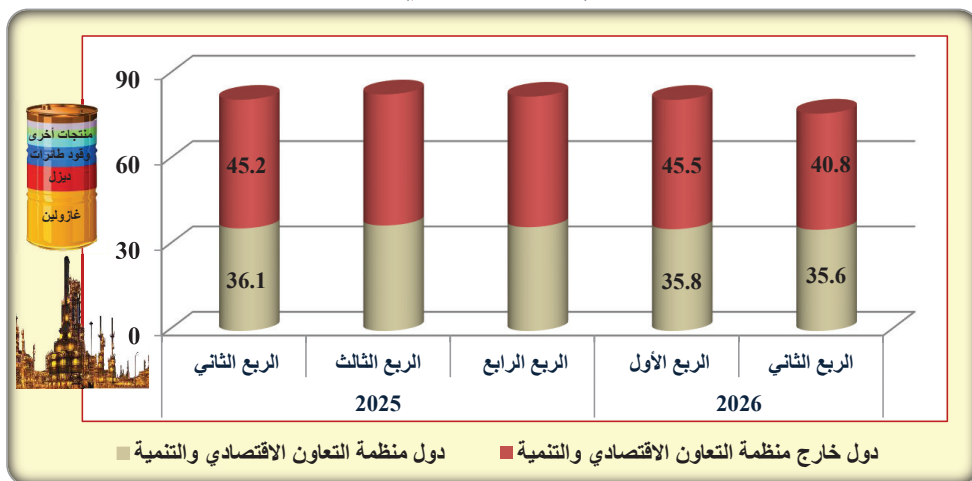
وارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي الأوروبية بنحو 70 ألف ب/ي فقط خلال الربع الثاني من عام 2026، حيث تحولت بعض هوامش أرباح التكرير إلى مستويات سلبية خلال النصف الأول من أبريل، نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام بوتيرة أسرع من المنتجات المكررة، فضلاً عن تعافي الإنتاج بعد انتهاء جزء من أعمال الصيانة الموسمية. يأتي ذلك قبل أن تتلقى المصافي الأوروبية دعماً من ارتفاع الطلب الموسمي على الوقود، واستمرار نقص الإمدادات العالمية من المنتجات النفطية بسبب التوترات الجيوسياسية خلال شهري مايو ويونيو، ما ساهم في ارتفاع هوامش التكرير إلى مستويات قياسية موسمية – لا سيما في مصافي شمال غرب أوروبا، حيث سجلت هوامش ربح الديزل مستوى قياسي، كما يوضح الجدول (12) والشكل (17).

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2026 – 2025)
(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2025		2026		التغير عن
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني 2025
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	36.1	35.8	35.6	(0.200)	(0.480)
الأمريكتين	19.3	19.0	19.1	0.150	(0.150)
أوروبا	11.1	10.9	10.9	0.070	(0.160)
آسيا/المحيط الهادئ	5.7	5.9	5.5	(0.420)	(0.180)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	45.2	45.5	40.8	(4.650)	(4.400)
الصين	14.5	15.0	13.0	(2.030)	(1.460)
الهند	5.4	5.6	5.3	(0.330)	(0.130)
دول الشرق الأوسط	8.0	7.7	6.5	(1.140)	(1.490)
روسيا	5.3	5.2	4.5	(0.720)	(0.850)
دول أمريكا اللاتينية	3.7	3.5	3.4	(0.120)	(0.250)
أفريقيا	2.0	2.1	2.1	(0.020)	0.030
دول أخرى*	6.3	6.4	6.1	(0.290)	(0.250)
الإجمالي العالمي	81.3	81.2	76.4	(4.850)	(4.870)

* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.
المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، يوليو 2026.

الشكل (17)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2025-2026)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، يوليو 2026.



ثالثاً: أهم الأحداث التي شهدتها أسواق النفط العالمية

شهد الربع الثاني من عام 2026 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على أسواق النفط العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. قرارات مجموعة أوبك+

عقدت دول أوبك+¹⁷ التي أعلنت سابقاً عن تعديلات طوعية إضافية في شهري أبريل ونوفمبر من عام 2023، وهي السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، ثلاث اجتماعات خلال الربع الثاني 2026 بهدف مراجعة ظروف السوق العالمية وتوقعاتها، قررت خلالها، وتعديل إنتاجها بإجراء زيادة قدرها 206 ألف ب/ي في شهر مايو، وبمقدار 188 ألف ب/ي على أساس شهري خلال يونيو ويوليو 2026، مع التأكيد على أهمية تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة لزيادة أو إيقاف أو إلغاء التعديلات الطوعية للإنتاج وفقاً لظروف السوق النفطية، والأهمية البالغة لحماية الممرات البحرية العالمية لضمان استمرار تدفقات الطاقة دون انقطاع. وأكدت الدول عزمها على التعويض الكامل عن أي فائض في الإنتاج منذ يناير 2024، كما يوضح الجدول (13).

الجدول (13)

مستويات الإنتاج المستهدفة لدول أوبك+ التي سبق وأن أعلنت عن تخفيضات طوعية إضافية خلال الفترة (مايو – يوليو 2026)، (ألف برميل/يوم)

مايو 2026		يونيو 2026		يوليو 2026		
مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	مستويات الإنتاج	زيادات الإنتاج	
10228	62	10291	62	10353	62	السعودية
4326	26	4352	26	4378	26	العراق
3447	18	—	—	—	—	الإمارات
2612	16	2628	16	2644	16	الكويت
983	6	989	6	995	6	الجزائر
9699	62	9762	62	9824	62	روسيا
1589	10	1599	10	1608	10	كازاخستان
821	5	826	5	831	5	عمان
	206		188		188	الإجمالي

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

¹⁷ أعلنت خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

2. الحصار البحري الأمريكي للموانئ الإيرانية ومشروع الحرية

بدأت الولايات المتحدة في الثالث عشر من أبريل 2026، فرض حصار بحري شامل يمنع كافة السفن التجارية من الدخول إلى الموانئ الإيرانية أو الخروج منها، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط الخام الأجلة بشكل ملحوظ في نهاية الشهر، ليصل سعر خام برنت إلى نحو 118 دولار/برميل، ويصل سعر خام غرب تكساس إلى نحو 106.9 دولار، وهي أعلى مستويات لها منذ عام 2022، مدفوعة بتنامي مخاوف انقطاع الإمدادات من الشرق الأوسط – أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم. وفي الثالث من مايو 2026، أعلن الرئيس الأمريكي عن إطلاق "مشروع الحرية" الذي استهدف مراقبة السفن التجارية وناقلات النفط عبر مضيق هرمز واستعادة حرية حركة التجارة العالمية.

وقد انعكس اضطراب الملاحة على أسواق الشحن بشكل حاد، تزامناً مع تراجع عدد السفن العابرة للمضيق إلى مستويات غير مسبقة مقارنة بالمعدلات الطبيعية، حيث سجلت أسعار شحن ناقلات الخام العملاقة (VLCC) من الخليج إلى الصين ارتفاعاً يومي بنسبة 24% في الثاني عشر من يونيو، وهو أكبر ارتفاع خلال الفترة المنقضية من عام 2026، لتصل إلى 1.67 دولار للبرميل وفقاً لبيانات شركة "Kpler" لتتبع الناقلات.

فيما تضاعفت أقساط التأمين البحري للسفن العابرة لمضيق هرمز ضد المخاطر الجيوسياسية عن مستوياتها قبل الأزمة، نتيجة ارتفاع احتمال التعرض للاستهداف. كما دفعت هذه التطورات العديد من شركات الشحن إلى إعادة تقييم مخاطر التشغيل، وهو ما انعكس في ارتفاع التكاليف اللوجستية وأسعار شحن النفط، وزاد من الضغوط التضخمية على الأسواق العالمية.

3. تمديد الإعفاء الأمريكي المؤقت لشحنات النفط الروسي الخاضعة للعقوبات

أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في شهر أبريل 2026، ترخيصاً عاماً يسمح ببيع وتسليم النفط الخام والمنتجات النفطية ذات المنشأ الروسي، التي تم تحميلها على السفن في موعد أقصاه 17 أبريل، وتستمر فترة السماح حتى 16 مايو 2026، بما في ذلك السفن الخاضعة للعقوبات. وتشمل المعاملات الضرورية المرتبطة ببيع أو تسليم أو تفريغ هذه الشحنات، ما يلي: رسو السفن إرسالها بصورة آمنة، والحفاظ على صحة وسلامة أطقم السفن، وإجراء الإصلاحات الطارئة، وتنفيذ إجراءات الحد من الأضرار البيئية أو حمايتها، وتقديم الخدمات المرتبطة بالسفن مثل إدارة السفن، وتوفير الأطقم، والتزود بالوقود، والإرشاد البحري، والتسجيل، ورفع العلم،



والتأمين، والتصنيف، وأعمال الإنقاذ. ولا تجيز هذه الرخصة العامة إجراء أي معاملة تشمل شخصاً موجوداً في إيران أو كوريا الشمالية أو كوبا أو منطقة القرم وبعض المناطق في أوكرانيا، أو أي كيان مملوك أو خاضع لسيطرة تلك الأطراف أو يعمل معها في مشروع مشترك.

وفي شهر مايو 2026، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بتديد الترخيص لبعض المعاملات المتعلقة بالنفط الخام والمنتجات البترولية ذات المنشأ الروسي، التي تم تحميلها على السفن في موعد أقصاه 17 أبريل، وتستمر فترة السماح حتى 17 يونيو 2026.

4. اعتماد الحزمة العشرين من العقوبات الأوروبية ضد روسيا

أعلنت المفوضية الأوروبية اعتماد الحزمة العشرين من العقوبات ضد روسيا، وتضمنت إجراءات واسعة تستهدف قطاع الطاقة الروسي، حيث تم إدراج 36 جهة جديدة مرتبطة بقطاع الطاقة ضمن قوائم العقوبات، وتشمل هذه الجهات مختلف مراحل سلسلة القيمة النفطية، بدءاً من أنشطة الاستكشاف والإنتاج، مروراً بالتكرير، وصولاً إلى النقل والخدمات المرتبطة بالنفط، بهدف تقليص قدرة روسيا على تحقيق الإيرادات وتعزيز القيود على الشركات المشاركة في تجارة النفط.

وفي هذا السياق، استهدفت حزمة العقوبات الجديدة ما يعرف بأسطول الظل المستخدم لنقل النفط إلى الأسواق العالمية خارج القنوات التقليدية. وأضاف الاتحاد الأوروبي 46 ناقلة نفط جديدة إلى قائمة السفن الخاضعة للعقوبات، ليرتفع إجمالي عدد السفن التابعة لأسطول الظل الروسي المدرجة على قائمة الاتحاد الأوروبي إلى 632 سفينة. وتخضع هذه السفن لحظر دخول الموانئ الأوروبية ومنع حصولها على الخدمات المرتبطة بالنقل البحري.

كما استهدفت العقوبات منظومة الخدمات البحرية الداعمة لصادرات النفط الروسي، من خلال إدراج كيانات تعمل في دول ثالثة مرتبطة بأسطول الظل، إضافة إلى شركة تأمين بحرية رئيسية تقدم خدمات لهذا القطاع، بهدف رفع تكلفة نقل النفط الروسي وتقليص القدرة على استخدام طرق بديلة للالتفاف على القيود المفروضة على الصادرات الروسية. فضلاً عن فرض قيود على بعض البنية التحتية المرتبطة بتجارة النفط الروسي، حيث تم إدراج ميناء "Murmansk" وميناء "Tuapse"، إضافة إلى محطة "Karimin" للنفط في إندونيسيا، بسبب ارتباطها بأنشطة تساعد على تجاوز العقوبات وسقف أسعار النفط الروسي. ويُعد إدراج منشأة في دولة ثالثة خطوة جديدة في سياسة الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق الرقابة على شبكات تجارة النفط الروسية خارج حدودها.

5. تمديد الإعفاء المؤقت من قانون "Jones" في الولايات المتحدة الأمريكية

أصدرت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية في الرابع والعشرون من أبريل 2026، تمديد إعفاء لمدة 90 يوماً حتى 16 أغسطس 2026 من قانون "Jones"، الذي يسمح بنقل السلع بين الموانئ الأمريكية على متن سفن ترفع أعلام أجنبية، استجابة لتزايد المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الطاقة، المرتبطة في معظمها بأسعار النفط الخام في ظل التوترات الجيوسياسية المتنامية في الشرق الأوسط، فضلاً عن مصالح الأمن القومي الأمريكي الأوسع نطاقاً، مثل اضطرابات سلاسل التوريد ونقل السلع. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنه تم إصدار قانون "Jones" المعروف رسمياً باسم قانون الملاحة التجارية في عام 1920، كجزء من جهود إعادة بناء قطاع الشحن الأمريكي بعد الحرب العالمية الأولى. ويتمحور القانون حول تنظيم التجارة الساحلية، حيث يشترط أن تُبنى أي سفينة تنقل البضائع أو الركاب بين الموانئ داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يمتلك مواطنون أمريكيون 75% من أسهمها على الأقل، وأن يكون طاقمها من المواطنين الأمريكيين باستثناءات محدودة، مما يمنع فعلياً السفن الأجنبية من دخول التجارة البحرية الداخلية الأمريكية.

رابعاً: انعكاسات التطورات في السوق البترولية على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثاني من عام 2025. حيث كان لاستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط بها من استهدافات للبنية التحتية للطاقة، وتوقف شبه كلي لحركة الملاحة البحرية في مضيق هرمز، تأثيراً سلبياً على الإيرادات النفطية التي تُعد ركيزة أساسية للدخل القومي والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وامتدت تلك التداعيات إلى أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ما أدى إلى تراجع التوقعات بشأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما على الجانب الإيجابي، فقد تلقى الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء دعماً من استمرار التزامها بإجراء الإصلاحات الاقتصادية، المتمثل في نمو القطاع غير النفطي. ويتوقع أن تساهم قرارات دول أوبك+¹⁸ بزيادة إنتاجها، في دعم تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط التي تشهد حالة مرتفعة من عدم اليقين وسط اضطرابات غير مسبوق.

¹⁸ تضم مجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من مايو 2026، خمس من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والعراق والجزائر والبحرين، بعد إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+.



خامساً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث 2026، ليصل خام برنت إلى نحو 74 دولار/برميل، وخام غرب تكساس الأمريكي إلى حوالي 71.1 دولار/برميل، وذلك على خلفية تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، واستمرار نمو الإمدادات النفطية العالمية بوتيرة تفوق نمو الطلب العالمي.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع إمدادات الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثالث 2026 بنحو 860 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 55 مليون ب/ي. أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى أن ارتفاع إمدادات النفط العالمية خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 6.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 101.3 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع إمدادات دول أوبك بنحو 4.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ 24.2 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع إمدادات دول خارج أوبك بنحو 1.9 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 77.1 مليون ب/ي.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2026 بنحو 2.7 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 106.4 مليون ب/ي. حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.6 مليون ب/ي، ليصل إلى نحو 59.9 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.1 مليون ب/ي، ليصل إلى حوالي 46.5 مليون ب/ي.

أما فيما يخص توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فتشير إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث 2026 بنحو 3.2 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 103.5 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 2.1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 57.6 مليون ب/ي، كما يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 45.9 مليون ب/ي.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وما قد يرتبط بها من استهداف للبنية التحتية للطاقة، والتوقف شبه الكلي لحركة تدفقات الطاقة العالمية عبر مضيق هرمز، ما قد يؤدي إلى انخفاض أحجام التجارة العالمية وتفاقم التضخم، ومن ثم تراجع أداء الاقتصاد العالمي وضعف الطلب على النفط. وفي هذا السياق، تواصل دول أوبك+، ومن ضمنها خمس دول أعضاء في منظمة أوابك، جهودها الدؤوبة الهادفة إلى تحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية من خلال تبني نهج حذر والاحتفاظ بالمرونة الكاملة في تغيير سياساتها الإنتاجية.



سادساً: أحدث المستجدات التي سيتم تناولها بشكل مفصل في التقرير الربع الثالث 2026

1- قرارات دول منظمة أوبك والدول المنتجة من خارجها المشاركة في إعلان التعاون

✓ قرار دول أوبك+ السبع¹⁹، بزيادة إنتاجها من النفط الخام بمقدار 188 ألف ب/ي على أساس شهري خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2026، ما قد يساهم في الحد من نقص الإمدادات، لا سيما في حال إعادة فتح مضيق هرمز.

2- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على أمن إمدادات الطاقة العالمية

✓ تصاعد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، في ظل تجدد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وإعلان الرئيس الأمريكي عن انتهاء مذكرة التفاهم مع إيران، عقب استهداف عدد من السفن التجارية وناقلات النفط والغاز في مضيق هرمز.

✓ تزايد المخاوف من أن يؤدي انهيار الهدنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران إلى تراجع التدفقات من أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم، تزامناً مع إعلان إيران إغلاق مضيق هرمز، وإعادة فرض الحصار الأمريكي على الموانئ ومحطات تصدير النفط الإيرانية.

✓ الاستهدافات الإيرانية للبنية التحتية للطاقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك ناقلتي النفط "مباسا" و"الباهية" التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومنصة نفط بحرية تابعة لشركة "نفط الكويت" ومرافق كهرباء ومياه في دولة الكويت.

✓ المخاوف بشأن إمكانية توسع التوترات الجيوسياسية لتشمل استهداف الملاحة البحرية في مضيق باب المندب، الذي مر عبره نحو 7.4 مليون ب/ي من النفط خلال شهر يونيو 2026.

✓ إلغاء الولايات المتحدة الأمريكية الترخيص العام المؤقت الذي كان يسمح ببيع النفط الخام والمنتجات البترولية والبتروكيماوية ذات المنشأ الإيراني حتى 21 أغسطس 2026، مقابل التزامات تتعلق بالملف النووي وحرية المرور الناقلات والسفن التجارية عبر مضيق هرمز.

✓ فرض روسيا حظر مؤقت على صادرات الديزل الذي يمثل الحصة الأكبر من استهلاك النفط العالمي، وذلك ضمن حزمة إجراءات لدعم سوق الوقود المحلية، بعد أن تسبب استمرار استهداف مصافي النفط الروسية في نقص حاد في الغازولين وارتفاع أسعاره.

¹⁹ بعد إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة خروجها من منظمة أوبك ومجموعة أوبك+ اعتباراً من الأول من شهر مايو 2026.

- ✓ تنامي المخاوف حيال نقص إمدادات الديزل العالمية، في ظل الاستهداف المستمر للبنية التحتية للطاقة في روسيا، بما في ذلك مصافي تكرير النفط في مناطق Bashkortostan و Krasnodar و Yaroslavl، الذي دفع روسيا إلى تقليص صادراتها.
- ✓ إعلان وزارة الطاقة الكازاخستانية خفض الإنتاج مؤقتاً، مع تعليق اتحاد خط أنابيب بحر قزوين عمليات استقبال شحنات النفط، عقب استهداف محطة التصدير الرئيسية الواقعة على البحر الأسود، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا.
- ✓ تواصل المساعي لاستئناف محادثات السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، لاحتواء التوترات الجيوسياسية، والتوصل إلى تفاهات تسهم في تعزيز أمن إمدادات الطاقة.

3- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على آفاق الطلب العالمي على النفط

- ✓ خفض منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لتوقعاتها بشأن نمو الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2026، انعكاساً للتطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط.
- ✓ تنامي المخاوف من أن تضطر دول العالم إلى خفض استهلاكها من النفط ليتماشى مع مستويات الإمدادات المتاحة.

4- التوترات الجيوسياسية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وآفاقه المستقبلية

- ✓ تنامي المخاوف من أن يؤدي تزايد الضغوط التضخمية إلى توجه البنوك المركزية لتشديد السياسة النقدية، مما قد يتسبب في تباطؤ الاقتصاد العالمي، وضعف الطلب على النفط.
- ✓ ارتفاع معدل تضخم أسعار المنتجين في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، إلى أعلى مستوى له في أربعة أعوام، مدفوعاً بارتفاع تكاليف الطاقة، مع ضعف الطلب المحلي.
- ✓ المخاوف بشأن إمكانية حدوث موجة تضخمية جديدة مع ارتفاع عوائد السندات العالمية، في ظل إعادة فرض الرئيس الأمريكي للرسوم الجمركية، مما قد يحد من الطلب على النفط.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)